مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة
لمساعدة العراق (يونامي)

مكتب حقوق الإنسان التابع لمفوضية
الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

# تقرير بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق

## للمدة من 1 أيار ولغاية 31 تشرين الأول 2015

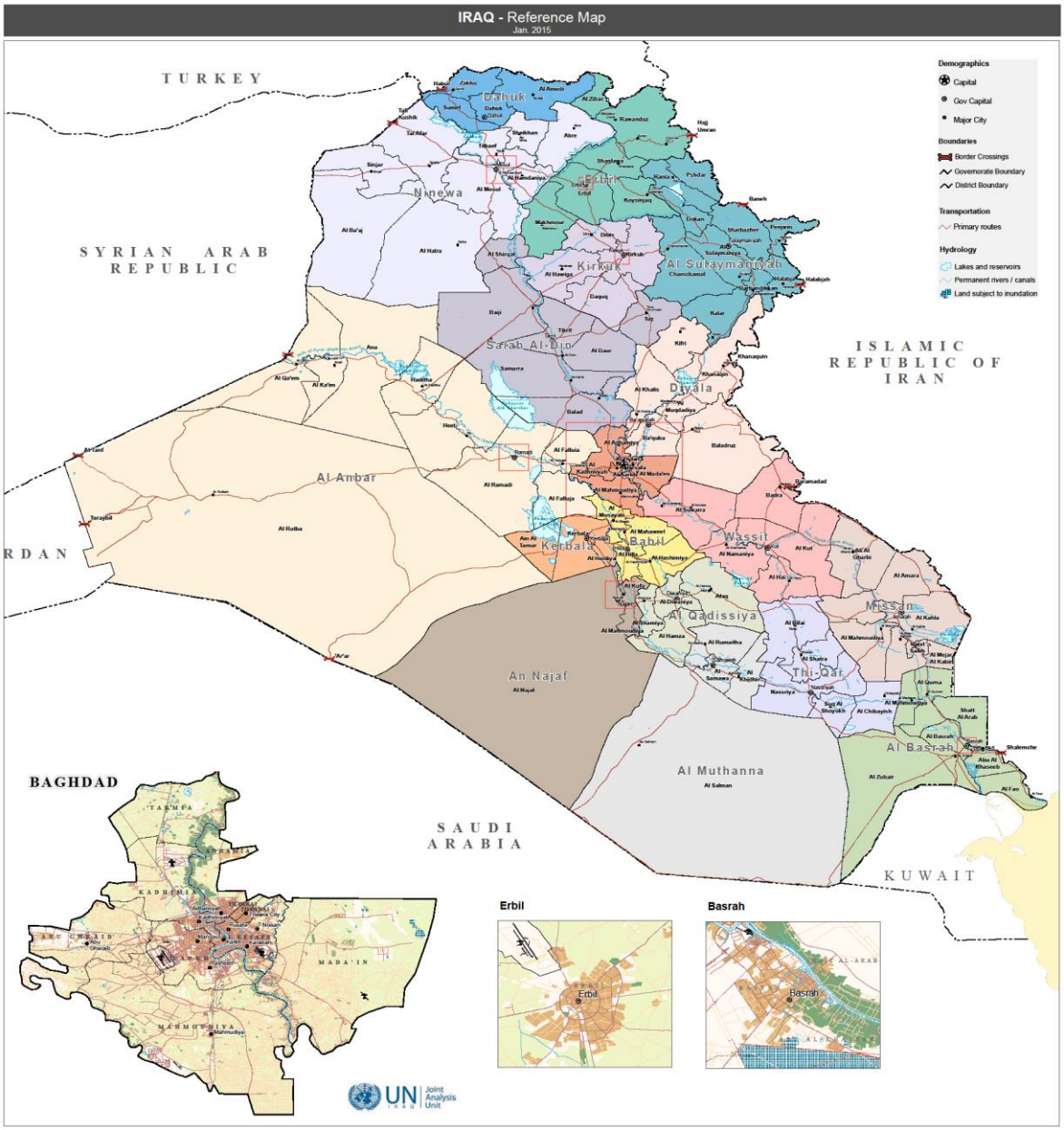
IRAQ - Reference Map
Jan. 2015
TURKEY
SYRIAN ARAB REPUBLIC
ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN
SAUDI ARABIA
KUWAIT
RDAN
Demographics
Capital
Gov Capital
Major City
Boundaries
Border Crossings
Governorate Boundary
District Boundary
Transportation
Primary routes
Hydrology
Lakes and reservoirs
Permanent rivers / canals
Land subject to inundation
Dahuk
Erbil
Ninewa
Kirkuk
Al Sulaymaniyah
Sarah Al-Din
Diyala
Al Anbar
Kerbala
Babil
Wassit
Missan
Al Qadissiya
An Najaf
Thi-Qar
Al Basrah
Al Muthanna
BAGHDAD
Erbil
Basrah
UN Joint Analysis Unit

*"على الرغم من الخسائر المستمرة للقوات الموالية للحكومة، تستمر جرائم داعش في قتل وجرح وتهجير آلاف المواطنين العراقيين والتسبب في معاناة لاتوصف. أكرر دعوتي وبإصرار لجميع أطراف النزاع لضمان حماية المدنيين من تأثيرات العنف. أدعو أيضاً المجتمع الدولي لتعزيز دعمه للمساعي التي تقوم بها الحكومة العراقية من أجل إعادة بناء وإستقرار المناطق المُحرّرة من داعش، حتى يتمكن جميع العراقيون الذين نزحوا بسبب العنف من العودة الى ديارهم بأمان وكرامة وأن تتمكن المجتمعات المتضررة من إعادة إصلاح مواطنهم الأصلية".*

السيد يان كوبيش

*الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، 5 كانون الثاني 2016، بغداد*

*"يستمر العنف المسلح يأخذ دوراً فاحشاً في حياة العراقيين ومجتمعاتهم. فيجب على الحكومة العراقية بدعم من المجتمع الدولي الإستمرار في مساعيها لتقديم الرعاية والحماية المناسبة لمئات الآلاف من المواطنين الذين عانوا من إنتهاكات وخروقات لحقوق الإنسان. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بمتابعة الوضع في العراق عن كثب مع ضمان مُحاسبة مرتكبي الإنتهاكات والخروقات الفادحة لحقوق الإنسان وإنتهاكات القانون الإنساني الدولي".*

السيد زيد رعد الحسين

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 5 كانون الثاني 2016، جنيف

## الفهرست


موجز: ..... i

مقدمة ..... 1

منهجية العمل ..... 1

معلومات اساسية ..... 2

الإطار القانوني ..... 5

تأثير النزاع على المدنيين ..... 6

الضحايا بين المدنيين ..... 6

تهجير المدنيين لأسباب تتعلق بالنزاع ..... 7

الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية ..... 9

الانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها داعش ..... 10

عمليات القتل والاختطاف ..... 10

تنفيذ العمليات ..... 18

الاعتداءات على الأفراد على أساس الميول الجنسية ..... 21

الاعتداءات على النساء والأطفال ..... 22

الاعتداءات على الأقليات العرقية والدينية ..... 23

الحرمان من الحقوق الأساسية والحريّات ..... 24

الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها ..... 25

تقييد حرية الحركة ..... 25

القتل غير المشروع ..... 27

حوادث الخطف ..... 28

الاعتداءات على المكونات العرقية والدينية ..... 29

تنفيذ العمليات ..... 29

الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جهات مجهولة ..... 34

القتل غير المشروع ..... 35

حوادث الخطف ..... 36

قصف المدنيين والبنية التحتية والممتلكات المدنية ..... 37

القصف ..... 38

المقابر الجماعية ..... 38

الخاتمة والتوصيات ..... 40

## موجز:

تشترك في نشر هذا التقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويغطي الفترة من 1 أيار لغاية 31 تشرين الأول 2015.

لايزال المدنيون يعانون أكثر من غيرهم من النزاع المسلح غير الدولي في العراق. فخلال المدة من 1 كانون الثاني 2014 إلى 31 تشرين الأول 2015 سجل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مقتل وإصابة 55047 مدنياً نتيجة للنزاع من بينهم مقتل 18802 وإصابة 36245 مدنياً.

وخلال الفترة التي شملها التقرير من 1 أيار الى 31 تشرين الأول 2015، تسبب العنف المستمر بمقتل وإصابة 10911 مدنياً على الأقل من بينهم مقتل 3855 وإصابة 7056 مدنياً على الأقل. وكانت **بغداد** هي المحافظة الأكثر تضرراً حيث قتل وأصيب 6168 مدنياً على الأقل (قتل 1875 وأصيب 4293 مدنياً على الأقل) وتلتها محافظة **الأنبار** حيث قتل (452 وأصيب 1421) ثم محافظة **ديالى** حيث قتل (658 وأصيب 918 مدنياً).

ونظراً للصعوبات في التحقق من صحة الحوادث التي سجلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، فإن العدد الفعلي للضحايا المدنيين قد يكون اكبر بكثير مما تم تسجيله. وقد تم تزويدنا بأعداد الضحايا في محافظة الأنبار (والتي تغطي الفترة التي شملها التقرير بكاملها عدا شهر تشرين الأول 2015) من قبل دائرة صحة الأنبار وقد لا تعكس بشكل كامل العدد الحقيقي للخسائر في هذه المناطق بسبب هشاشة الوضع المتزايدة هناك وتعطيل الخدمات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم بسبب التأثيرات الثانوية للعنف والصراع المسلح مثل عدم الحصول على الغذاء أو الماء أو الرعاية الصحية مجهولاً.

ويواصل المدنيون الهرب من منازلهم ومجتمعاتهم بأعداد كبيرة. فخلال المدة من كانون الثاني 2014 الى 29 أيلول 2015، أصبح ما مجموعه 3206736 شخصاً نازحين في العراق بضمنهم أكثر من مليون فتاة وصبي في عمر المدرسة. ويأتي أكثر من 87% من هؤلاء النازحين من ثلاث محافظات وهي الأنبار ونينوى وصلاح الدين. ولا يزال العنف المستمر ومدى النزوح يؤثر على حصول النازحين على الخدمات الأساسية مثل السكن والماء الصالح للشرب والتعليم.

إن العنف الذي يعانيه المدنيون في العراق لا يزال مذهلاً. وتواصل ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إرتكاب اعمال عنف وانتهاكات منهجيه وواسعة النطاق لقانون حقوق الانسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي بعض الحالات قد ترقى هذه الأعمال إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وربما الإبادة الجماعية.[1]

وخلال الفترة التي شملها التقرير، قام تنظيم داعش بقتل واختطاف عشرات المدنيين وغالبا بطريقة استهداف. وشمل الضحايا الاشخاص الذين يعتبرون معارضين لفكر داعش وحكمه، والأفراد المرتبطين بالحكومة مثل أفراد القوات الامنية العراقية السابقين وضباط الشرطة والموظفين والعاملين في مجال الانتخابات والمهنيين مثل الاطباء والمحامين وشيوخ العشائر ورجال الدين. وتم قتل أو اختطاف آخرين بذريعة مساعدة قوات الأمن الحكومية أو تقديم المعلومات لها. وتم إخضاع الكثير إلى المقاضاة امام مجموعات نصبت نفسها محاكم تابعة لداعش والتي بالإضافة الى حكمها بقتل عدد لا يحصى من الاشخاص كانت قد فرضت عقوبات قاسية مثل رجم النساء حتى الموت وبتر الاطراف.

[1] أنظر تقرير مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في العراق في ضوء الانتهاكات التي ترتكبها ما تسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام والمجموعات المرتبطة بها بتاريخ 13 أذار 2015، ومتاح على شبكة الانترنت على الرابط: < http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session28/Documents/A_HRC_28_18_AUV.doc#s thash.nSedR2BP.dpuf> وتمت زيارة الرابط بتاريخ 10 تشرين الثاني 2015.

ويواصل تنظيم داعش استهداف أبناء مختلف المكونات العرقية والدينية واضطهاد هذه المجموعات بشكل ممنهج وإخضاعهم إلى أصناف من الانتهاكات والتجاوزات. وتمثل هذه الاعمال سياسة داعش الواضحة لقمع وطرد بعض المكونات بشكل دائم أو تدمير هذه المكونات. ولا يزال موقف النساء والاطفال يتسم بالضعف بشكل خاص مع استمرار تدفق التقارير حول العنف الجنسي بما في ذلك العبودية الجنسية والتجنيد الاجباري واستخدام الاطفال في المعارك. ويقوم تنظيم داعش بتقييد جميع الحقوق والحريات الاساسية بشكل كبير في كل المناطق الخاضعة لسيطرته.

وواصل تنظيم داعش مهاجمة الاهداف المدنية والخاضعة للحماية عند القيام بعملياته. وتم استهداف وعلى وجه الخصوص الاماكن ذات الاهمية الدينية والثقافية. وكذلك تدمير منازل مدنية وفي بعض الاحيان بسبب كون أصحابها ينتمون الى مجموعات يستهدفها تنظيم داعش او أنها تعود الى اقارب الذين يقاتلون داعش او متعاطفين معهم. ونواصل تلقي تقارير بشأن استخدام الاسلحة الكيمياوية على الرغم من عدم قدرة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التحقق من صحة هذه التقارير.

وواصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تلقي تقارير بشأن انتهاكات وخروقات لقانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني الدولي من قبل قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها بما في ذلك المليشيات والجماعات العشائرية (شيعة وسنة وآخرون) وقوات الحشد الشعبي والبيشميركة.

وتم تلقي تقارير تبعث على القلق تفيد بارتكاب عمليات قتل غير مشروع واختطاف من قبل قوات الامن العراقية والقوات المرتبطة بها. وقد تكون بعض هذه الحوادث أعمال انتقامية ضد أشخاص يعتقد بدعمهم لداعش او ارتباطهم به.

بالإضافة الى ذلك، في الوقت الذي يتحرك به المدنيون في كل انحاء البلاد هاربين من العنف، فقد استمروا بمواجهة التقييدات الحكومية على قدرتهم للدخول الى مناطق آمنة. وعند وصولهم الى مثل هذه المناطق، واجه بعضهم اعتقالات عشوائية في مداهمات قامت بها قوات الامن وتم طرد آخرين بالقوة.

ويثير تصرف الحكومة وعمليات القوات المرتبطة بها القلق من إنها تنفذ بدون اتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية. وعلى وجه الخصوص، استمر مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بتلقي تقارير تفيد بوقوع خسائر بشرية بسبب الضربات الجوية. وتم تلقي تقارير تفيد على ما يبدو بتدمير البنية التحتية المدنية عمدا من قبل قوات الامن العراقية والقوات المرتبطة بها.

وفي عدد من الحالات، كان من المستحيل تحديد مرتكبي الخروقات والتجاوزات المرتكبة وخاصة في مناطق تخضع لسيطرة الحكومة خلال الفترة التي شملها التقرير. وتتضمن هذه امثلة للقتل والترهيب والتهديد والخطف واستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والانتحاريين لاستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وتستمر بواعث القلق الشديد على سلامة المدنيين وخصوصا الفئات الاكثر ضعفاً منهم. ويتوجب على أطراف الصراع اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار المعارك واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لاحترام وحماية وتلبية الاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين. ويجب على الحكومة العراقية التحقيق في الانتهاكات والخروقات لقانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني الدولي بصورة فعالة وفورية وشاملة وحيادية.

وإننا نحث الحكومة العراقية بقوة الى القيام بتعديلات تشريعية من أجل منح المحاكم العراقية الولاية القضائية على الجرائم الدولية وتنضم الى النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو تحيل الوضع الحالي في العراق الى المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة الى ذلك، ومتى ما امكن ذلك من الناحية العملية، يجب على الحكومة العراقية وبعد تحرير المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش، ضمان إعادة مسؤولية فرض القانون والنظام الى السيطرة المدنية وتلبية الحاجات الانسانية الأساسية وحقوق الانسان.

## مقدمة

يتم نشر هذا التحقيق بشأن *حماية المدنيين في الصراع المسلح غير الدولي في العراق* من قبل مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في نطاق ولاية كل منهما.[2]

ويقدم هذا التقرير ملخصاً للحوادث التي تم استلام تقارير بشأنها وتم التحقق منها من قبل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) والتي تنطوي على انتهاكات وخروقات لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي وكذلك مخاوف أخرى تتعلق بحقوق الانسان وتتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي بين قوات الأمن العراقية (والمجموعات المسلحة المرتبطة بها) وما يسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) ومن الأعمال الارهابية المرتكبة في هذا السياق.[3]

ويغطي التقرير المدة من 1 أيار الى 31 تشرين الاول 2015.

## منهجية العمل

تعتمد المعلومات الواردة في هذا التقرير على الشهادات التي تم الحصول عليها، حيثما كان ذلك ممكنا وبصورة مباشرة، من الضحايا او الشهود او الناجين من الانتهاكات والخروقات لقانون حقوق النسان الدولي و/ او الخروقات للقانون الانساني الدولي. ويستمر مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بإجراء مقابلات مع نازحين في إقليم كردستان العراق وكركوك وديالى ومناطق اخرى من العراق وكذلك مع ضحايا وناجين وشهود فيما يتعلق بتلك الحوادث.[4] وتم الحصول على المعلومات من مجموعة مختلفة من المصادر،[5] بما

---

[2] في القرار 1770 الصادر بتاريخ 10 آب 2006، طلب مجلس الامن التابع للأمم المتحدة من البعثة "تعزيز حماية حقوق الانسان والاصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق ... (الفقرة 2(ج)). وتم تمديد تفويض البعثة بنفس الشروط لـ2015– 2016 بقرار مجلس الامن 2233 بتاريخ 29 تموز 2015. ويقوم مكتب حقوق الانسان في البعثة ووفقا لتفويضه، بمجموعة من النشاطات التي تهدف الى تعزيز حماية المدنيين في النزاع المسلح بما في ذلك القيام برصد ألنزاع المسلح وتأثيره على المدنيين والخروقات للقانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي وكتابة تقارير حول ذلك بشكل مستقل وحيادي.

[3] للحصول على معلومات اساسية حول داعش، أنظر تقرير مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح غير الدولي في العراق: 5 حزيران 2014 (18 آب 2014) ومتاح على الرابط: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC%20Report_FINAL_18July2014A.pdf

[4] لغاية 31 تشرين الاول 2015، اجرت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) 1783 مقابلة مع نازحين في مناطق تمركزهم. وقابلت البعثة كذلك 36 معتقلاً في مركز اعتقال المخابرات الكردية (الاسايش) في اربيل من اجل جمع معلومات بشأن قضايا محددة تتعلق بخروقات حقوق الانسان. وكذلك تجري البعثة مقابلات عن طريق الهاتف مع ضحايا وشهود لخروقات حقوق الانسان او مدنيين تقطعت بهم السبل في مناطق يسيطر عليها داعش او الذين هربوا الى مناطق اخرى من العراق.

[5] بما في ذلك مسؤولين ومؤسسات حكومية ووسائل إعلام محلية ودولية ومنظمات غير حكومية محلية ومدافعين عن حقوق الانسان وقادة عشائريين ورجال دين وشخصيات سياسية ونشطاء في المجتمع المدني وكذلك وكالات الامم المتحدة العاملة في العراق.

في ذلك دوائر ومنظمات حكومية وغير حكومية ووكالات الامم المتحدة. لقد تم تدقيق جميع المعلومات المقدمة في هذا التقرير وتم التحقق منها باستخدام مصادر مستقلة وموثوقة وجديرة بالتصديق، ما لم يذكر ذلك بصورة محددة.

وأثر الوضع الامني في العراق على قدرة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) للقيام بعمليات رصد وتحقق في كثير من المناطق في البلاد. وواجه مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) صعوبات في التحقق من الحوادث التي وقعت في مناطق النزاع وفي مناطق تقع تحت سيطرة داعش. وفي بعض الحالات، تمتنع المصادر عن التكلم مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بسبب التهديدات والارهاب و/او الخوف من الانتقام. وفي هذا التقرير لم يتم ذكر الحالات التي لم يتم التحقق فيها من صحة التقارير.

ونتيجة لذلك، فإن العدد الحقيقي للخسائر في صفوف المدنيين وحجم الحوادث قد يكون اكثر بكثير من الارقام التي سجلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وبالإضافة الى ذلك، فإن الانتهاكات والخروقات المذكورة في هذا التقرير هي رمزية ولا تقدم وصفاً شاملاً لكل الانتهاكات والخروقات التي ذكرها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وتحقق من صحتها.

## معلومات اساسية

خلال المدة التي شملها هذا التقرير، مازالت محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك مسرحاً لجانب كبير من القتال بين قوات الحكومة والقوات المرتبطة معها وداعش حيث تقاتل الاطراف المتحاربة من اجل السيطرة على مناطق ومدن مهمة من الناحية الاستراتيجية.

خلال الاسبوع الأول من شهر أيار، شن داعش هجوما كبيرا ضد مصفى النفط الاكبر والذي يقع في بيجي، 200 كيلومتر شمال بغداد. وفي ذات الوقت، واصلت القوات الحكومية وداعش المعارك من اجل السيطرة على مدينة الرمادي، مركز محافظة الانبار وهي المحافظة الاكبر في العراق، والتي تبعد 100 كيلومتر شمال غرب بغداد. وفي النهاية، سقطت مدينة الرمادي بيد داعش في منتصف شهر أيار في ضربة قوية للحكومة منذ سقوط الموصل في حزيران 2014. وتسبب احتلال الرمادي من قبل داعش بتشريد آلاف الاشخاص وتوجه الكثير منهم صوب الشرق تجاه بغداد. واعتمدت الحكومة على قوات الحشد الشعبي في محاولة لإستعادة الرمادي. واستمر القتال للسيطرة على الرمادي طيلة المدة التي شملها التقرير حيث تكبدت القوات الحكومية وقوات الحشد الشعبي خسائر جسيمة في بعض الحوادث. وبتاريخ 24 أيار، أستولى تنظيم داعش على معبر الوليد الاستراتيجي مع سوريا في محافظة الانبار حيث أجبرت القوات الحكومية المنهكة على الانسحاب.

وبتاريخ 2 حزيران، أغلق داعش بوابات سد في الرمادي مما أدى إلى تقليل مناسيب المياه في نهر الفرات وسبب نقص في المياه مما ادى الى زيادة الملوحة حتى وصلت الى محافظة البصرة. ومن بين الشكاوى التي رفعها متظاهرون في احتجاجات شعبية واسعة اجتاحت البلاد حتى نهاية شهر تموز، هي سوء نوعية مياه الشرب. واستمر القتال في شهر حزيران في اطراف مختلفة من محافظة الانبار حيث صدت قوات الحكومة وقوات الحشد الشعبي هجومين قام بهما تنظيم داعش على قاعدة الحبانية الجوية ومدينة حصيبة. وذكر بأن قوات الحكومة كانت قد شنت هجوماً ضد مواقع داعش قرب سامراء، الى الشمال من بغداد، مما ادى الى مقتل 55 مقاتلا، حسب ما ذكرته المصادر الحكومية. وسمحت الانتصارات التي احرزتها الحكومة ضد داعش في بعض المناطق من البلاد بعودة العوائل التي نزحت سابقاً. بتاريخ 15 حزيران

عادت ما تقارب من 200 عائلة الى تكريت بعد شهرين ونصف الشهر من استعادتها من قبل الحكومة والقوات المرتبطة بها من سيطرة داعش.

وبتاريخ 8 تموز، اصدرت محكمة الجنايات المركزية العراقية أحكاماً بالإعدام شنقا على 24 من أفراد داعش بسبب انتمائهم الى هذه المجموعة الارهابية ومشاركتهم بارتكاب مجزرة معسكر سبايكر والتي حدثت قرب مدينة تكريت بتاريخ 12 حزيران 2014 وبعد ذلك التاريخ. وتم الافراج عن أربعة متهمين لعدم كفاية الادلة. وصدرت مذكرات قبض بحق 604 متهمين آخرين لصلتهم بأعمال القتل. وأعرب مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عن القلق إزاء سير المحاكمة وإمتثالها مع المعايير الدستورية والدولية. ودعا مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مرارا وتكرارا الحكومة العراقية الى ضمان المساءلة عن أعمال القتل وكذلك ضمان العناية والدعم المناسبين الى الناجين وعوائلهم وعوائل الضحايا.

بتاريخ 13 تموز، وبعد أيام من صد هجوم لداعش على مدينة الخالدية من قبل القوات الحكومية وقوات الحشد الشعبي، بدء هجوماً واسع النطاق لطرد داعش من الأنبار. وذكر بأن القوات الحكومية مدعومة من وحدات الحشد الشعبي استعادت قرى ومناطق حول الفلوجة في منتصف الطريق بين بغداد والرمادي. وفي ذات الوقت، واصلت قوات التحالف ضرباتها الجوية ضد داعش قرب الرمادي وذكر بأنه تم قصف 67 هدفاً لداعش. وبتاريخ 17 تموز وعشية عيد الفطر، قتل على الاقل 108 شخصاً وأصيب 167 في خان بني سعد في محافظة ديالى بانفجار عبوة ناسفة واعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن هذه الحادثة. وكان هذا هو الهجوم الرئيسي الاول الذي يقوم به داعش في ديالى منذ أن تم تحرير المحافظة من قبل القوات الحكومية في شهر تشرين الثاني 2014. في الوقت الذي تسارعت فيه وتيرة الهجوم في الانبار، حدثت موجة تفجيرات في كل انحاء البلاد بتاريخ 21 تموز، وكان أكثرها دموية الى الشمال الشرقي من بغداد في منطقة بغداد الجديدة ذات الاغلبية الشيعية الى حيت قتل 22 شخصا وأصيب 32. وبتاريخ 26 تموز، دخل جنود الحكومة بدعم من ضربات التحالف وأخيرا استعادوا جامعة الانبار في الرمادي في خطوة اولية مهمة لتحرير المدينة. ووفقا للمتحدث باسم الحكومة، فإن الجامعة كانت هدفا عسكريا مهماً وكانت تستخدم من قبل داعش كموقع للقيادة المركزية ولشن العمليات حول الرمادي.

بتاريخ 12 تموز، تم تعزيز جهود اعادة الاعمار في المناطق التي تمت استعادتها من داعش عندما وقعت الحكومة اتفاقاً مع البنك الدولي لتوفير قرض بقيمة 350 مليون دولار لتمويل عمليات اعادة الاعمار الطارئة في المدن التي تمت استعادتها من داعش. وذكر بأن الاموال سوف تستخدم لأعمال البنى التحتية مثل إصلاح الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والماء والمجاري. وقد تدهور التمويل غير المستقر الذي تقدمه الحكومة العراقية بسبب الصراع مع داعش بانخفاض أسعار النفط وكان قرض البنك الدولي بمثابة إجراء مهم لتعزيز الخزائن الوطنية وانعاش اعادة الاعمار. وذكر بأن العراق قد تلقى كذلك تعهدات بالدعم المالي لدعم اعادة الاعمار من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوربي ودول أوربية.

بحلول نهاية شهر تموز، بدأت المقاتلات التركية بتنفيذ ضربات جوية على اهداف لحزب العمال الكردي (PKK) داخل العراق مستهدفة ملاجئ ومخازن وكهوف في ستة مناطق شمال محافظة دهوك داخل اقليم كردستان العراق. وذكر بأن الحكومة العراقية أدانت هذه الضربات باعتبارها "تصعيد خطير واعتداء على السيادة العراقية." وتلقت مستشفى في مدينة سوران ستة جثث وثمانية جرحى بتاريخ 1 آب بعد غارة جوية نفذتها المقاتلات التركية على أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني في قرية زاركيل في منطقة راوندوز شرق اربيل. وتم تنفيذ الغارات كجزء من هجوم مزدوج على حزب

العمال الكردستاني في العراق وداعش في سوريا. وتوصلت تركيا الى اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 25 آب من اجل دمج عملياتها في التحالف الدولي ضد داعش وتنسيق ضرباتها الجوية ضد داعش.

وفي اواخر شهر تموز، عمت حركة احتجاجية ساهمت في تأجيجها موجة الحر، ضد ما ينظر اليه كفساد حكومي وعدم كفاءة وغياب للخدمات العامة، في ارجاء البلاد وعلى وجه الخصوص في بغداد والمحافظات الجنوبية. وتواصلت التظاهرات، على الرغم من تقلصها، خلال الفترة التي شملها التقرير برمتها. وتركزت الشكاوى الرئيسية على استمرار انقطاع التيار الكهربائي ورداءة نوعية الماء الصالح للشرب وخصوصا في جنوب العراق. والقى المتظاهرون الجزء الاكبر من اللوم على ما عدوه الادارات المحلية الفاسدة ودعوا الى استقالة المحافظين والسلطات الاخرى. وبتصاعد وتيرة الاحتجاجات وارتفاع الاصوات المنددة بالسلطات المحلية بدأت تتواتر تقارير بشأن التهديدات والارهاب ضد المتظاهرين.

واستجابةً للاحتجاجات، اقترح رئيس الوزراء حيدر العبادي مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى محاربة الفساد، بما في ذلك أن تكون التعيينات في المناصب السياسية على أساس الجدارة بدلاً من المحاصصة الطائفية والحزبية وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية الثلاثة ونواب رئيس الوزراء الثلاثة. وتلقت حزمة الإصلاحات التي حظيت بتأييد المرجع الديني الشيعي الاعلى آية الله العظمى علي السيستاني، تلقت الدعم اللازم من جانب البرلمان في 11 آب.

وفي 18 آب زُعم أن فاضل أحمد الحيالي (حجي معتز)، وهو الرجل الثاني في داعش، قد قُتل في غارة أمريكية بينما كان يتنقل قرب الموصل. وحسب محللين عراقيين كان الحيالي مسؤولاً عن العمليات العسكرية في أنحاء العراق وكان مخططاً استراتيجيا مهماً لداعش، رغم إنه يُعتقد أن التنظيم كان قادراً على مواصلة عملياته دون معوقات تذكر.

وأفادت تقارير أنه في يومي 21 و 23 آب تكبدت القوات الحكومية ومقاتلو الميليشيات خسائر فادحة في هجومين شنهما داعش في محافظة الأنبار، ففي الهجوم الأول قتل ما يقرب من 50 جندياً ومقاتلاً من الحشد الشعبي في كمينين منفصلين بينما قتل 17 جندياً وستة من أفراد الميليشيات السنية في الهجوم الثاني الذي وقع في منطقة الجرامشة الريفية شمال الرمادي. وشن تنظيم داعش في أواخر شهر آب ومطلع أيلول عدداً من الهجمات الانتحارية في محافظة الأنبار ضد القوات الحكومية والقوات المرتبطة بها. وقتل ثمانية جنود في هجوم على مخفر عسكري غرب الرمادي يوم 24 آب، بينما أفادت تقارير بمقتل 12 جندياً ومقاتلاً ينتمون الى ميليشيات سنية حليفة في هجوم على مواقع عسكرية خارج بلدة حديثة يوم 1 أيلول.

وفي 23 آب أعلن مجلس محافظة كركوك قراره بأنه يتعين على النازحين من محافظة ديالى والمقيمين في ذلك الوقت في كركوك مغادرة المحافظة خلال شهر واحد. وأعلن القرار رئيس مجلس المحافظة بالوكالة، والذي أفادت تقارير بأنه تصرف على ضوء توصية من لجنتي النازحين والشؤون القانونية، مشيراً الى الأعباء التي يشكلها مجتمع النازحين على سكان كركوك فيما يتعلق بالأمن والخدمات الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة، فضلاً عن النقص في التخصيصات المالية الاتحادية الى المحافظة لتلبية تلك المطالب. وطلب مجلس محافظة كركوك مختلف السلطات في ديالى تسهيل العملية ضمن الفترة الزمنية المحددة. وكان إعلان مجلس المحافظة آخر إجراء يتم اتخاذه للضغط على النازحين وحملهم على العودة الى مناطقهم الأصلية عندما يتم اعتبار أن الحكومة والقوات المرتبطة بها قد استعادتها.

وفي الثاني من أيلول اختطف رجال يرتدون زياً عسكرياً 18 عاملاً تركياً من موقع ملعب رياضي كانوا يعملون على إنشاءه شمال شرقي بغداد. وبعد يومين نشرت ميليشيا شيعية لم تكن معروفة سابقاً شريطا مصوراً للعمال المختطفين وطالبت أن توقف تركيا مرور المسلحين الذين يعبرون الحدود الى العراق وأن توقف تدفق النفط من كردستان عبر تركيا وأن تأمر تحالفاً للمسلحين السُنة بفك حصاره عن بلدتين شيعيتين في سوريا. وأفادت تقارير أن آية الله العظمى علي السيستاني أدان الاختطاف وطالب بإطلاق سراح الرهائن واتهم تلك الميليشيا بتشويه صورة الإسلام. وأكد مكتب مفوض

الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن اثنين من المختطفين أطلق سراحهم في نهاية المطاف في البصرة التي تقع جنوب العراق يوم 15 أيلول، بينما أطلق سراح الستة عشر الآخرين يوم 30 أيلول في محافظة بابل التي تقع وسط العراق. وكانت عملية الاختطاف البارزة الأخرى تلك التي استهدفت وكيل وزير العدل بالوكالة الذي أخذه مسلحون ملثمون من سيارته يوم 8 أيلول شمالي بغداد. وتم إطلاق سراحه في نهاية المطاف يوم 10 تشرين الأول. ولم تدعي أية جماعة حتى الآن مسؤوليتها عن عملية الاختطاف، بينما تبقى دوافع العملية غير واضحة.

وفي أواخر شهر أيلول حققت القوات الكردية تقدماً في منطقة كانت خاضعة لسيطرة داعش غرب مدينة كركوك شمال العراق واستعادت القوات 12 قرية وطردت مقاتلي التنظيم من منطقة مساحتها 140 كيلومتراً مربعاً. وفي 12 تشرين الأول أعلن مكتب رئيس الوزراء بداية حملة لطرد داعش من محافظة صلاح الدين بما فيها مصفى بيجي. وبحلول السادس عشر من الشهر أفادت تقارير بتحقيق مكاسب مهمة باتجاه استعادة المصفى، حيث واصلت القوات الحكومية تقدمها شمالاً، وفي نفس الوقت تم تحقيق تقدم حول مدينة الرمادي حيث تقدمت القوات الحكومية من جهتي الشمال والغرب، على أمل أن تهيء الظروف لتحرير المدينة نفسها في نهاية المطاف.

وفي 18 تشرين الأول وضمن سياق حملة رئيس الوزراء لمكافحة الفساد، أُعلن عن صدور مذكرتي توقيف بحق وزير التجارة وشقيقه بسبب تهم فساد لم يتم تحديدها.

## الإطار القانوني

يضم الإطار القانوني الدولي المنطبق على النزاع المسلح غير الدولي في العراق: القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.[6]

يقتضي القانون الدولي أن تحترم كافة أطراف النزاع (بما فيها الجهات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة) المبادئ السارية للتمييز والتناسب عند تنفيذ العمليات المسلحة وأن تتخذ كافة التدابير الوقائية المجدية لتجنب، أو على الأقل، لتقليل تأثير أعمال العنف على المدنيين واتخاذ خطوات لضمان سلامة وحماية المدنيين من خلال السماح لهم بمغادرة المناطق المتأثرة بأعمال العنف بأمان وكرامة، وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية الأساسية في كافة الأوقات. ويتوجب على أطراف النزاع كذلك اتخاذ خطوات لضمان حماية ورعاية الأشخاص الأشد ضعفاً بين السكان المدنيين، ويتعين على تلك الأطراف منع حدوث الانتهاكات والاعتداءات.

وتُعدُّ الحكومة العراقية مُطالَبَةً بمساءلة من يُزعم ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات عليها والتي ترقى الى كونها جرائم وتنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وعلى الأخص تلك التي تشكل جرائماً بموجب القانون الدولي بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بصرف النظر عن هوية الجناة. ويتوجب على

[6] العراق طرف في جملة معاهدات من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل بما فيها البرتوكولات الاختيارية بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية و اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافي.

الحكومة أيضاً أن تضمن امتثال جميع الجماعات المسلحة المنخرطة في القتال الى جانب قواتها[7] للقوانين الدولية والوطنية ذات الصلة عند تنفيذ عملياتها ضد داعش، بما في ذلك بذل قصارى جهودهم لضمان حماية المدنيين من تأثير أعمال العنف وضمان حصولهم على المساعدات الإنسانية.[8]

## تأثير النزاع على المدنيين

### الضحايا بين المدنيين

خلال المدة الممتدة من 1 كانون الثاني 2014 وحتى نهاية تشرين الأول 2015 سجل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سقوط ما لا يقل عن 55047 من الضحايا بين المدنيين نتيجة النزاع المسلح غير الدولي في العراق: حيث قتل 18802 شخصاً وأصيب 36245 آخرين.[9]

وخلال المدة التي شملها هذا التقرير، 1 أيار الى 31 تشرين الأول 2015، سقط ما لا يقل عن 10911 من الضحايا المدنيين نتيجة أعمال العنف المتواصلة، بمن فيهم ما لا يقل عن 3855 قتيلا و7056 جريحا.

وكانت محافظة **بغداد** هي الأكثر تضرراً فقد سقط فيها ما لا يقل عن 6168 مدنياً (1875 قتيل و4293 جريح)، تلتها محافظة **الأنبار**، حيث سقط فيها 1873 مدنياً (452 قتيل و1421 جريح)، بينما سجلت محافظة **ديالى** ثالث أعلى رقم للضحايا بين المدنيين والذي بلغ 1576 مدنياً (658 قتيلا و918 جريحا).

وشكلت العبوات الناسفة المصنوعة يدويا بما فيها الأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة والهجمات الانتحارية بالسيارات المفخخة أشد الأساليب التي استخدمت ضد المدنيين فتكاً، مما أدى الى سقوط ما لا يقل عن 7086 مدنياً (1717 قتيلا و5369 جريحا) خلال الفترة التي شملها التقرير.[10]

---

[7] تحديداً: وحدات الحشد الشعبي. عقب سيطرة داعش على مناطق ابتداءً من 5 حزيران 2014 وانهيار القوات الأمنية العراقية في تلك المناطق، دعا آية الله العظمى علي السيستاني العراقيين الى الدفاع عن العراق ضد داعش. وقد تلى ممثل السيستاني في كربلاء عبد المهدي الكربلائي بيان السيستاني خلال خطبة صلاة الجمعة يوم 13 حزيران 2014. وجاء في البيان "إن المخاطر المحدقة بالعراق في الوقت الحاضر تقتضي تطوع القادرين على حمل السلاح للدفاع عن الوطن ... وهو واجب كفائي (عليهم)". كما أعرب الكربلائي عن الدعم للقوات الأمنية العراقية، قائلاً أنه من واجب كل المواطنين العراقيين –وليس الشيعة فحسب– الانضمام الى القوات المسلحة لحماية البلاد. وأصدر آية الله بشير النجفي، وهو عضو آخر في المؤسسة الدينية في العراق، هو الآخر بياناً داعياً العراقيين الى الانضمام الى القوات الأمنية العراقية. وفي 30 أيلول 2014 صادق مجلس الوزراء على قرار يطالب رئيس الوزراء حيدر العبادي بضمان تجهيز الحشد الشعبي بالأسلحة وتوفير الخدمات اللوجستية والتدريب والرواتب. وفي 28 تشرين الأول صادق مجلس الوزراء على مرسوم ينظم وحدات الحشد الشعبي لمقاتلة لداعش.

[8] للحصول على فكرة عامة عن القانون الدولي الملزم للعراق والأطراف الأخرى في النزاع المسلح: أنظر قسم "الإطار القانوني عن حماية المدنيين في النزاعات غير الدولية ، التقرير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق : من 5 حزيران الى 5 تموز 2014 (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – تموز 2014) والموجود على الرابط : http://uniraq.org/index.php?option+com_k2&view=item&task=download&id=499_d31007c69700e48cf0446cfaf85c3e48&itemid=6088&lang=en

[9] تشمل الأرقام الشهرية للضحايا المدنيين في هذا التقرير الضحايا من منتسبي الشرطة المدنية والضحايا من المدنيين في محافظة الأنبار. وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن البعثة من الحصول على رقم لعدد الضحايا من المدنيين في محافظة الأنبار لشهر تشرين الأول 2015. وبصفة عامة فقد تم إعاقة جهود بعثة (يونامي) في التحقق بفاعلية من أعداد الضحايا في مناطق النزاع. وتقدم مديرية صحة محافظة الأنبار أرقام الضحايا في المحافظة، وقد لا تعكس هذه الأرقام العدد الفعلي للضحايا في تلك المناطق نظراً لتزايد التقلبات في الأوضاع هناك وتوقف الخدمات. وفي بعض الحالات لم تتمكن البعثة سوى من التحقق جزئياً من بعض الأحداث.

وكما يلاحظ، يمكن أن يكون العدد الفعلي للضحايا أكبر بكثير من الأعداد المسجلة. وعلاوة على ذلك، لم يتسنَّ معرفة عدد المدنيين الذين قضوا جراء الآثار الجانبية لأعمال العنف كانعدام الاحتياجات الأساسية من غذاء ومياه ورعاية صحية. ويبقى الأطفال والنساء الحوامل وذوي الإعاقات والمسنين هم من يشكلون الفئات الضعيفة بشكل خاص.

## تهجير المدنيين لأسباب تتعلق بالنزاع

ويستمر تواصل المعارك في نزوح كبير للمدنيين، فمنذ كانون الثاني 2014 حتى 29 أيلول 2015 أضحى ما مجموعه 3206736 شخصاً نازحين داخل العراق[11]، بمن فيهم ما يزيد عن مليون صبي وفتاة في عمر الالتحاق بالمدارس[12]. وتفيد تقارير أن غالبية النازحين داخلياً (87 بالمائة منهم) جاءوا أصلاً من ثلاث محافظات: **الأنبار** بنسبة 42 بالمائة (1334592 شخصاً)، **ونينوى** بنسبة 32 بالمائة (1011606 شخصاً)، **وصلاح الدين** بنسبة 13 بالمائة (407142 شخصاً).[13]

وتأوي محافظتا **الأنبار وبغداد** العدد الأكبر من النازحين حيث تأوي الأولى 583050 نازحاً وتأوي الثانية 577584 نازحاً. وتأوي محافظات أخرى أعدادا مهمة من النازحين، ففي **دهوك** يوجد 426966 نازحاً، وفي **كركوك** يوجد 401280 نازحاً، وفي **أربيل** 284310 نازحاً، وفي **نينوى** 203652 نازحاً، وفي **السليمانية** 161724 نازحاً. وتشمل تلك الأرقام أشخاص نزحوا ضمن نفس محافظاتهم وآخرين نزحوا الى مناطق أخرى من البلاد.[14] ويستضيف الشمال الأوسط من العراق 68 بالمائة من النازحين داخلياً (2162772 شخصاً) ويستضيف إقليم كردستان العراق 27 بالمائة منهم (873000 شخصاً)، ويستضيف جنوب العراق 5 بالمائة منهم (179964 شخصاً).[15]

واستقر النازحون في الغالب ضمن أوضاع قاموا بترتيبها بأنفسهم كالإقامة مع عوائل مضيفة والسكن المؤجَّر وأنواع أخرى من السكن المدفوع الأجر، ويمثل هؤلاء 69 بالمائة من النازحين. إلا أن 20 بالمائة من النازحين اضطروا الى اللجوء الى ترتيبات إيواء صعبة كالإقامة في المباني غير المكتملة والمهجورة والمباني الدينية ومباني المدارس والمستوطنات غير الرسمية. ولا يقيم في المخيمات سوى 8 بالمائة من النازحين.[16]

---

[10] يعزى سقوط العدد المتبقي من الضحايا الى الضربات الجوية والقصف المدفعي ونيران الأسلحة الخفيفة والحرق وقطع الرؤوس والهجمات بالسكاكين والذخائر غير المنفجرة وأسباب أخرى.

[11] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة xxx – تشرين الأول 2015، الصفحة 1.

[12] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 62 عن الوضع (16–29 أيلول 2015) الصفحة 5.

[13] الأمم المتحدة في العراق، "المنظمة الدولية للهجرة: النزوح في العراق يتجاوز 3.2 مليون شخصاً" بغداد، 16 تشرين الأول 2015. الرابط http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4391:displacement-in-iraq-exceeds-3-2-million-iom&Itemid=605&lang=en تم الدخول اليه آخر مرة في 17 تشرين الأول 2015.

[14] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة xxx – تشرين الأول 2015، الصفحة 2.

[15] يشمل الشمال الأوسط محافظات الأنبار وبابل وبغداد وديالى وكربلاء وكركوك ونينوى وصلاح الدين وواسط، ويشمل إقليم كردستان العراق محافظات دهوك والسليمانية وأربيل، ويشمل جنوب العراق محافظات البصرة وميسان والنجف وذي قار والقادسية والمثنى.

[16] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة xxx – تشرين الأول 2015، الصفحة 8.

خلال المدة الممتدة بين 24 آب و 8 أيلول، تم تهجير 11640 شخصاً (1940 أسرة) من قراهم المحيطة بقضائي داقوق والحويجة في محافظة **كركوك** عقب تقدم قوات البيشمركة الكردية واستعادتها قرى كانت تحت سيطرة داعش. وفر غالبية المهجرين الى مدينة كركوك حيث يقيمون مع أقارب لهم.[17]

في 11 أيلول علق ما يقارب 1500 شخصاً في نقطة تفتيش داقوق بعد عمليات عسكرية في قضاء داقوق في محافظة **كركوك**. وأفادت التقارير أن النازحين لم يسمح لهم بدخول مركز داقوق وكركوك إلّا بعد الخضوع لتحقق أمني. وأقامت معظم الأسر مع أقارب لهم أو في بيوت مستأجرة أو في أبنية غير مكتملة في مركز داقوق، بينما واصلت بعض الأسر طريقها الى مدينة كركوك.[18]

وتعرض العديد من النازحين، وعلى وجه الخصوص في **كركوك**، الى جمعهم خلال غارات للشرطة واعتقالهم بشكل عشوائي من جانب القوات الأمنية بسبب شبهات بالإرهاب أو لأسباب أخرى كالتجاوز على أراضي الدولة أو عدم تقديم وثائق تعريفية مناسبة. وتم إطلاق سراح غالبيتهم بعد وقت قصير من دون توجيه تهم لهم.

وباسترجاع الحكومة والقوات التابعة لها مناطق احتلها داعش، تمكن بعض النازحين من العودة الى مناطقهم الأصلية. وأفادت تقارير أنه ابتداءً من 29 أيلول عاد ما مجموعه 56587 أسرة (أو 402660 شخصاً) الى مناطقهم الأصلية. وعاد ما يقرب من 54 بالمائة من العائدين الى صلاح الدين، وعاد 39 بالمائة الى قضاء تكريت لوحده وبالتحديد الى مركز تكريت. وعاد بقية العائدين الى محافظتي ديالى ونينوى (بشكل رئيسي الى قضاءي تلعفر وتلكيف الواقعان شمالاً). واستقر العائدون على الأغلب في أماكن سكناهم المعتادة (بنسبة 87 بالمائة)، مع أن 13 بالمائة من العائدين عادوا ليستقروا في أبنية مهجورة أو غير مكتملة البناء بسبب تضرر أو تدمير منازلهم.[19]

وواجه العائدون انعداماً مستمراً للأمان وتدميراً واسع النطاق للبنى التحتية المدنية وآثاراً شديدة الوطأة على تقديم الخدمات الأساسية، وعانوا من وجود مصائد مفخخة ومخلفات حربية متفجرة في مناطقهم. فعلى سبيل المثال عاد يوم 19 أيلول ما يقارب 960 شخصاً من خانقين الى ناحية السعدية في محافظة ديالى، ليجدوا أن العديد من البيوت كانت مُدمَّرة. وفي البداية كانت الميليشيات المسلحة تمنع السكان من العودة للناحية، لكنهم سمحوا لهم بالعودة في نهاية المطاف بعد أن أخضعوهم لإختبار أمني.[20]

وحسب تقرير لوزارة الهجرة والمهجرين، كان 720 شخصاً قد عادوا الى الكرمة في الأنبار خلال الأسبوع 22-29 أيلول، مما يجعل عدد العائدين 3176 شخصاً الى ناحيتي الخيرات (حيث عاد 1976 شخصاً) والجزيرة (حيث عاد 1200 شخصاً). وكان الوصول الى المنطقة خاضعاً لقيود بسبب عدم أمان الطرق المؤدية الى الكرمة. وكان أغلب العائدين قد نزحوا سابقاً الى بغداد.[21]

---

[17] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 60 عن الوضع (2–8 أيلول 2015) الصفحة 1.

[18] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 62 عن الوضع (16–29 أيلول 2015) الصفحة 1–2.

[19] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مصفوفة تعقب النزوح، الجولة xxx – تشرين الأول 2015، الصفحة 10–12.

[20] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 62 عن الوضع (16–29 أيلول 2015) الصفحة 2.

[21] نفس المصدر السابق.

## الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية

واصل النزاع المسلح وأشكال العنف الأخرى، فضلاً عن حجم النزوح، تأثيرهم في إعاقة حصول النازحين على الخدمات الأساسية بما في ذلك السكن والرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم.

أشارت تقارير الى الإخلاء القسري للنازحين أو كونهم عرضة الى الإخلاء في بعض المحافظات. فعلى سبيل المثال، في الأسبوع (2-8 أيلول) أنذرت السلطات المحلية 540 نازحاً (90 أسرة) يقيمون في مدرسة الشيخ عبد القادر الكيلاني في **بغداد** بالإخلاء. وعلى نحو مشابه في **كركوك**، تم إنذار 150 نازحاً (25 أسرة) يقيمون في مجمع "شقق صدام" بالإخلاء.[22] وكذلك واجه نازحون في **الأنبار وبابل وبغداد** خلال الأسبوع 9-15 أيلول الإخلاء القسري أو كونهم عرضة الى الإخلاء. وكان المشمولون يقيمون في بنايات عامة وعلى وجه الخصوص بنايات مدارس وكذلك في شقق أو بيوت مخصصة لموظفي الدولة، أو أنهم لم يعودوا قادرين على دفع بدل الإيجار. ولم يتم توفير بديل للسكن، كالإقامة في المخيمات، إلا لعدد محدود من النازحين.[23] وفي المدة 16-29 أيلول تم إنذار ما يقرب من 1440 نازحاً من تلعفر وسهل نينوى بالإخلاء من مجمع شقق كص وسويلم في **بابل**. وفي وقت كتابة هذا التقرير لم يكن حُدد للنازحين المقيمين هناك موعد نهائي واضح لإخلاء الشقق.[24]

وواجه النازحون كذلك صعوبات في الحصول على المياه النظيفة في بعض المحافظات. فعلى سبيل المثال: في المدة 9-15 أيلول تعطلت البنى التحتية للمياه والصرف الصحي في مخيمين في قضاء زاخو في **دهوك** (يأويان ما يقرب من 20400 نازحا) بسبب انعدام أعمال الصيانة والإصلاح المناسبين. وأثرت شحة المياه بشكل مباشر على 3206 نازحين عندما تعطلت شبكة المياه.[25]

وفي 15 تشرين الأول أشارت تقارير الى أنه منذ كانون الثاني 2015، كانت 56546 أسرة قد عادت الى المناطق التي استعيدت في محافظة **صلاح الدين**.[26] وعادوا الى مناطقهم الأصلية في ناحية الضلوعية وقضاء تكريت (ناحية العلم وناحية الإسحاقي وناحية البوطعمة وناحية الحجاج وقرية المزرعة والى مدينة تكريت). بيد أن الخدمات العامة في العديد من تلك المناطق كانت إما غير متاحة أو غير مناسبة. وكانت معظم الممتلكات الحكومية في تلك المناطق إما مدمرة أو منهوبة. وبدا واضحاً أن إعادة خدمات الماء والكهرباء تمثل تحدياً كبيراً زاد من صعوبته الوضع الأمني ونقص الموارد.[27]

وفضلاً عن ذلك، أفادت تقارير أن ما يزيد عن مليون فتاة وصبي في عمر الالتحاق بالمدارس هم حاليا نازحون. وفات ما يقارب 70 بالمائة منهم عام دراسي كامل تقريباً، وحصل 30 بالمائة منهم فقط على شكل من أشكال التعليم بحلول نهاية العام الدراسي. وعانت غالبية المدارس –في حال وجودها- من الاكتظاظ وعدم القدرة على استيعاب كافة الطلاب المهجرين.[28]

---

[22] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 60 عن الوضع (2– 8 أيلول 2015) الصفحة 3.

[23] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 61 عن الوضع (9– 15 أيلول 2015) الصفحة 2.

[24] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 62 عن الوضع (16–29 أيلول 2015) الصفحة 2.

[25] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 61 عن الوضع (9– 15 أيلول 2015) الصفحة 20.

[26] لجنة الإنقاذ الدولية، عودة النازحين داخلياً الى صلاح الدين، تحديث 15 تشرين الأول 2015، الصفحة 1.

[27] لجنة الإنقاذ الدولية، عودة النازحين داخلياً الى صلاح الدين، تحديث 15 تشرين الأول 2015، الصفحة 4.

[28] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في العراق: الأزمة الإنسانية، التقرير رقم 61 عن الوضع (9– 15 أيلول 2015) الصفحة 4.

## الانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها داعش

يواصل داعش ارتكاب انتهاكات وخروقات منهجية وعلى نطاق واسع للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي قد ترقى في بعض الحالات الى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

### عمليات القتل والاختطاف

واصل تنظيم داعش تنفيذه العديد من عمليات القتل في المناطق الخاضعة لنفوذه وفي المناطق المتأثرة بالنزاع. وتضمنت أهداف تلك العمليات أشخاصاً يُنظر اليهم كمعارضين لفكر أو سيطرة داعش ومن يتم أسره من منتسبي القوات الأمنية العراقية وكذلك منتسبين سابقين لقوات الأمن العراقية ومنتسبين للشرطة ومسؤولين عموميين سابقين ومرشحين لمناصب عامة ومسؤولين في الحكومة العراقية أو أعضاء في مجلس النواب أو مجالس المحافظات وزعماء عشائر ورجال دين والعاملين في بعض المهن بمن فيهم صحفيين ومحامين وأطباء وغيرهم من المدنيين.

وواصل داعش ارتكابه لعمليات اختطاف مستهدفاً أشخاصاً ينظر اليهم كمعارضين لفكره وسيطرته ومنتسبين حاليين وسابقين للقوات الأمنية العراقية وزعماء عشائر ورجال دين ومجتمع تقليديين. ويبقى مصير العديد من المخطوفين مجهولاً.

#### *قتل المدنيين بمن فيهم زعماء المجتمع ورجال الدين*

في عدد من المناسبات أعدم داعش مرشحين سابقين لمناصب عامة في المناطق الخاضعة لسيطرته. ففي 11 تموز قتل مسلحو داعش في معسكر الغزلاني في **الموصل** مرشحاً سابقاً لانتخابات مجلس محافظة **نينوى** من ناحية القيارة. وقد أطلقت النار على رأس الضحية، وذلك بعد أن قام التنظيم باختطافه من بيته في ناحية القيارة بتاريخ 20 حزيران 2014. وعلى نحو مماثل، قتل مسلحو التنظيم يوم 12 تموز مرشحاً سابقاً لانتخابات مجلس محافظة نينوى بإطلاق النار على رأسه في معسكر "العِزّة" في ناحية القيارة، قضاء الموصل. وكان التنظيم قد اختطف الضحية في آذار 2015.

بتاريخ 18 آب، قتل مسلحو داعش ثلاث مرشحات سابقات لانتخابات مجلس النواب عن ائتلاف متحدون في **الموصل**. وتم إعدام المرشحات اللواتي كن اختطفن من بيوتهن في الموصل يوم 12 آب بإطلاق النار على رؤوسهن في معسكر الغزلاني. وفي يوم 14 أيلول على وجه التقريب قتل مسلحو التنظيم مرشحة سابقة عن قائمة التحالف بإطلاق النار عليها. وكانت الضحية اختطفت من بيتها في مدينة الموصل قبل ما يقرب من شهرين واحتجزت في مكان مجهول. وبتأريخ 11 حزيران تقريباً تم اختطاف ثلاثة مرشحين سابقين لانتخابات مجلس النواب، وتم إعدامهم رمياً بالرصاص في 21 حزيران في معسكر العِزّة في ناحية القيارة جنوب الموصل، استناداً الى حكم أصدرته مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش.

وواصل تنظيم داعش استهدافه للعاملين والعاملين السابقين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال الاختطاف والقتل. وأكد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التقارير التي أشارت الى انه في مساء 24 تموز اختطف مسلحو تنظيم داعش 53 موظفاً في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الموصل وأخذوهم الى جهة مجهولة. وفي صباح 25 تموز أُعدم 28 من هؤلاء الموظفين بينهم 11 امرأة في معسكر الغزلاني جنوب الموصل. وطبقاً لأحد المصادر، كانت قد أصدرت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش أمراً

باختطاف كل العاملين السابقين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بيد أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم يتمكن من التحقق من هذه المعلومات.

وأشارت تقارير أنه بتأريخ 8 آب أعدم التنظيم ما لا يقل عن 300 موظف خدمة مدنية يعملون لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الموصل، محافظة نينوى. وزعمت مصادر لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن الضحايا أعدموا رمياً بالرصاص في معسكر الغزلاني في الموصل. وزُعم أن 50 من الضحايا كن نساء. وأشار بيان أصدرته المفوضية يوم 8 آب إلى أن داعش أعدم عدداً لم يتم التأكد منه من موظفيها الحاليين والسابقين. وفي 21 آب أعدم التنظيم 12 موظفاً سابقاً لدى المفوضية بمن فيهم أربع نساء ومسؤول في المحطة الانتخابية في الموصل، بعد أن اختطفوا من بيوتهم قبل ذلك بثلاث أسابيع. وأبلغ التنظيم أقارب الضحايا بشكل مباشر بشأن الإعدام، إلا أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لم يتمكن من التحقق من المواقع الدقيقة لتنفيذ عمليات القتل.

وقُتل ضحايا آخرون عقب اتهام داعش لهم بتقديم المعلومات للحكومة والقوات التابعة لها. فعلى سبيل المثال نشر التنظيم يوم 23 حزيران مقطع فيديو يُظهر قتل 16 رجلاً. ويُظهر المقطع الذي يستغرق سبع دقائق قتل الرجال على ثلاث دفعات: الأولى باستخدام قذيفة صاروخية تطلق على سيارة وُضع داخلها بعض الرجال، والثانية بوضع آخرين داخل قفص يُغمر في الماء والثالثة بقطع رؤوس المتبقين بواسطة المتفجرات. وزُعم أن الرجال اتُهموا بالتعاون مع قوات الأمن العراقية. ويُظهر المقطع الرجال وهم يرتدون بزات حمراء ويدلون باعترافات كما يزعم المقطع في أجزاء منه.

وفي مساء الثالث من تموز، قتل مسلحو داعش المختار السابق لقرية عين مرمية في قضاء مخمور جنوب شرق الموصل وكان الضحية، الذي أعدم بإطلاق النار على رأسه، قد اختطفه مسلحو التنظيم يوم 21 حزيران من بيته واتهموه بالتعاون مع البيشمركة وقوات الأمن العراقية.

> يوم 10 تموز وبعد صلاة الجمعة، قتل مسلحو داعش تسعة أشخاص في منطقة باب الطوب وسط **الموصل**. وقد أُجبر الضحايا على الاستلقاء في الشارع ثم تم دهسهم بجرافة. وكان من بين الضحايا، بحسب تقارير، ضابطاً واحداً في القوات الأمنية على الأقل. وتمت عملية القتل أمام حشد كبير من الناس، وكانت الغاية منها توجيه تحذير للسكان. وقبل تنفيذ الإعدام بثت إذاعة البيان قراراً يدين الضحايا، وردت فيه جملة أسباب لقتلهم، بما في ذلك تقديم المعلومات للقوات الأمنية العراقية والبيشمركة وتعاونهم مع قوات الحشد الشعبي.

وفي 4 أيلول قتل مسلحو داعش أربعة مدنيين بإطلاق النار على رؤوسهم في سوق شعبي في قضاء الشرقاط التابع لمحافظة **صلاح الدين**. واتُّهم اثنان من الضحايا بالتعاون مع قوات الأمن العراقية بينما اتُّهم الآخران بمساعدة الناس على الهروب من الشرقاط. وفي 9 أيلول اختطف مسلحو داعش 42 رجلاً من عشيرة الجبور في ناحية القيارة وأخذوهم الى قضاء الشرقاط بمحافظة صلاح الدين. وتم إعدام 16 رجلاً منهم فيما بعد، حيث اتهمهم التنظيم بتقديم المعلومات لقوات الأمن العراقية وبارتباطهم بمقاتلي الحشد الشعبي الذين يقاتلون التنظيم في جبهة الكوير في قضاء مخمور.

وقتل مسلحو التنظيم ضحايا آخرين لمحاولتهم الهرب من مناطق خاضعة لسيطرته أو لمساعدتهم آخرين على الهرب. وخلال شهري تموز وآب قتل مسلحو داعش مدنيين بتهمة محاولتهم الهرب من مناطق في الحويجة جنوب غرب **كركوك**.

وكثيراً ما عُلِّقت الجثث في أماكن عامة على أعمدة الكهرباء بغية ثني الآخرين الذين يفكرون في الهرب باتجاه جنوبي **صلاح الدين** ومدينة **كركوك**. وأكد أحد المصادر أنه بعد عمليات قتل كهذه عادة ما يرسل التنظيم رسائل الى أسر الضحايا يؤكد فيها عمليات القتل، وفي حالات أخرى علَّق مسلحو التنظيم الجثث على أعمدة الكهرباء قرب مداخل القرى والبلدات.

وفي 24 تموز قتل مسلحو التنظيم أربعة رجال من بغداد بإطلاق النار على رؤوسهم أمام حشد من الناس في سوق باب الطوب في **الموصل**. وكان الضحايا سائقي سيارات اتهمتهم مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش بتهريب أشخاص من سكنة الموصل الى بغداد. وفي 5 تشرين الأول، قتل مسلحو التنظيم ثلاثة مدنيين بمن فيهم فتى يبلغ من العمر 15 عاماً في قضاء الشرقاط بمحافظة **صلاح الدين** وذلك لمحاولتهم الهرب الى إقليم كردستان. وأشارت تقارير أنه تم قطع رأسي الرجلين بينما قتل الفتى رميا بالرصاص. وفي 30 أيلول أطلق مسلحو داعش النار على أفراد أسرة كانوا يفرون من القتال بين داعش وقوات البيشمركة في قرية كبيبة غرب كركوك، حيث قُتلت ثلاث نساء ورجل واحد في هذه الحادثة.

وقام مسلحو داعش كذلك بقتل أشخاص معينين لمخالفتهم القواعد التي وضعها التنظيم أو للاشتباه بعدم دعمهم للتنظيم. ففي 13 أيلول أعدم مسلحو التنظيم ثلاثة من أئمة المساجد لعدم ثنائهم على داعش في خطبهم. وقد أُعدموا بإطلاق النار على رؤوسهم في معسكر العِزّة قرب الموصل. وفي 25 أيلول أعدم مسلحو التنظيم محاميتان في معسكر العِزّة في ناحية القيارة جنوب الموصل. وأشارت تقارير الى أن الضحيتان أعدمتا رميا بالرصاص لمخالفتهن أحكام الشريعة بممارستهن المحاماة في المحاكم الجنائية.

### *عمليات قتل المنتسبين السابقين لقوات الأمن العراقية والشرطة والمرتبطين بهم*

واصل التنظيم استهدافه للأشخاص المرتبطين بالحكومة العراقية. ووقع المنتسبين السابقين لقوات الأمن العراقية وضباط الشرطة والأشخاص المشتبه بدعمهم أو مساعدتهم للقوات الحكومية ضحية لمثل تلك الهجمات. ويرى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن الأفراد المستهدفين في العديد من الحالات كانوا مدنيين لا يشاركون بشكل مباشر في القتال.

وفي يوم 15 أيار قتل مسلحو داعش ضابطي شرطة (نقيب ورائد) بإطلاق النار على رأسيهما في سجن بادوش بمحافظة **نينوى**. وكان مسلحو التنظيم قد اختطفوا الضحيتين يوم 10 حزيران 2014. وفي 10 حزيران قتل مسلحو التنظيم ستة منتسبين سابقين في القوات الأمنية رمياً بالرصاص في ناحية بادوش غرب الموصل. وأفادت تقارير أن مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش قد حكمت على الضحايا الذين كان التنظيم قد اختطفهم في مطلع تموز 2014. وفي 25 حزيران قتل مسلحو التنظيم سبعة ضباط شرطة سابقين كانوا اختطفوا من بيوتهم في ناحية حمام العليل جنوب الموصل في نيسان 2014. وقتل الرجال بإطلاق النار على رؤوسهم في معسكر الغزلاني في الموصل.

قتل مسلحو داعش في 27 حزيران 11 ضابط شرطة سابق (من عشيرة الجبور) من قرية صف التوث في ناحية حمام العليل جنوب **الموصل**. وقتل الرجال بإطلاق النار على رؤوسهم على بعد خمسة كيلومترات من قريتهم استناداً الى حكم أصدرته مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش. وكان التنظيم قد اختطفهم في أيار 2015. وتسلمت الأُسر إخطاراً خطياً بعملية القتل مع لائحة بأسماء الرجال.

وفي 3 آب، أفادت تقارير بقتل مسلحي التنظيم ثمانية منتسبين سابقين في القوات الأمنية في قضاء الحويجة بمحافظة **كركوك**. وقد أُعدم الرجال أمام الملأ بإطلاق النار على رؤوسهم لتقديمهم الدعم لقوات البيشمركة والحشد الشعبي. وقد علق مسلحو التنظيم جثثهم على أعمدة الكهرباء وقرب نقاط التفتيش. وفي 26 آب قتل مسلحو التنظيم في **الموصل** منتسباً متقاعداً في القوات الأمنية وعضواً في مجلس محافظة نينوى بإطلاق النار على رأسه. وكان الرجل اختطف في 12 تموز، بيد أن سبب قتله غير معروف.

وفي 2 أيلول أحرق مسلحو داعش أربعة رجال حتى الموت في ناحية حمام العليل. وكان الضحايا من عشيرة الجبور وقد اتهمهم التنظيم بالتجسس لصالح القوات الأمنية وقوات التحالف بإرشادهم الى أهداف للضربات الجوية. وفي 13 تشرين الأول قتل مسلحو التنظيم في معسكر العِزّة جنوب الموصل 21 مدنياً بمن فيهم ثمانية ضباط سابقين في الجيش العراقي بسبب مزاعم بتعاونهم مع قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي وتقديم المعلومات لهم. وتم إطلاق النار على رؤوس وصدور الضحايا الذين كانوا اختطفوا من بيوتهم في عدة مناطق من الموصل خلال المدة الماضية من هذه السنة.

كما قتل مسلحو التنظيم أقارب منتسبي القوات الأمنية والقوات التابعة لها، كما في حادثة اختطاف وقتل 70 شخصاً من عشيرة البو نمر في منطقة الثرثار شمال الرمادي بمحافظة **الأنبار** يوم 4 تشرين الأول. وحسب أحد زعماء العشائر، فإن جميع مَن قُتلوا هم مدنيون كان آباءهم وأخوانهم قد انضموا للقوات الأمنية ومجاميع الصحوة[29] لمحاربة داعش.

## *عمليات القتل والتعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية التي تلت أحكاماً أصدرتها محاكم غير قانونية/غير نظامية/غير شرعية*

قام تنظيم داعش بتنفيذ عدد كبير من عمليات القتل التي تلت أحكاماً أصدرتها مجموعات نصَّبت نفسها محاكم تابعة لداعش في الموصل بمحافظة نينوى. وحيث أن تلك المحاكم غير مخولة بموجب القانون العراقي بممارسة السلطة القضائية، وحيث أنها لا تحترم أي مظهر من مظاهر المبادئ الأساسية للمحاكمات العادلة، تعدُّ أية أحكام تفرضها تلك المحاكم متعارضة مع القانون الدولي. وقامت تلك المحاكم مراراً باستهداف الصحفيين، حيث أن تنظيم داعش ينظر اليهم كجواسيس أو كمتحالفين مع الحكومة أو القوات التابعة لها.

> في 17 أيار، قتل مسلحو التنظيم صحفياً كان يعمل في قناة نينوى الغد الفضائية. ففي 17 نيسان إقتحم مسلحو التنظيم بيت الضحية في منطقة القادسية شمال شرقي الموصل وقاموا بتفتيش محتويات هاتفه وحاسوبه والتفتيش في وثائقه. ثم قاموا بضربه وأخذه من بيته معصوب العينين ومقيد اليدين، وتم تقديمه لاحقاً الى إحدى المجموعات التي نصَّبت نفسها محاكم تابعة لداعش والتي أدانته بتهم التجسس و"الخيانة".

[29] الصحوة: كلمة عربية تعني اليقظة، وكانت هذه الحركة تحالفاً بين العشائر السنية بشكل رئيسي وكان تمويلها في البداية يأتي من حكومة الولايات المتحدة كقوة أمنية ذات غرض مخصص على مستوى المجتمع. وقد تم حلها على نطاق واسع، حيث رفضت الحكومات العراقية السابقة إدماج العديد من أفراد هذه الحركة في القوات الأمنية.

وفي الأول من تموز، قام التنظيم بقطع رؤوس ثلاثة رجال قرب جامع بهاء الدين في حي النجار شرق **الموصل**. وكان التنظيم قد إتهمهم بالكفر، فضلاً عن عمليات القتل العلنية التي نفذت عقب إصدار قرار بهذا الشأن من مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش. وبتاريخ 5 تموز، نشر التنظيم مجموعة من صور الإعدامات على مواقع التواصل الإجتماعي إذ أظهرت الصور هؤلاء الرجال الثلاثة مقيدين ومعصوبي الأعين جاثين على ركبهم في أحد الشوارع حيث يظهر أحد أعضاء التنظيم وهو يقرأ قرار المحكمة وعملية قطع رأس أحد الرجال بينما يوضع السيف على رأس رجل آخر. هناك صور أخرى للحشود التي تجمعت وهي تشاهد عمليات القتل.

وفي مساء اليوم ذاته، قام التنظيم بقتل صحفية تبلغ من العمر 28 عاماً في منطقة الدكي غرب **الموصل**، بعد ان تم اختطافها من منزلها الكائن في حي الإخاء شرقي الموصل يوم 30 حزيران. وأطلق رصاصات على الضحية في منطقتي الرأس والصدر بعد ان اصدرت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش حكماً بذلك الخصوص على حد زعمهم بأنها كانت تتعاون مع القوات الأمنية العراقية. وفي 10 آب، قام التنظيم بقتل ثلاثة صحفيين أشقاء في قاعدة العزة العسكرية في منطقة حمام العليل جنوب **الموصل** حيث اطلق النار على رؤوس الضحايا بعد اصدار مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش حكماً بهذا الخصوص بعد ان إتهمتهم بتقديم معلومات الى وسائل الإعلام المحلي والدولية حول تحركات التنظيم وقواعده والحياة العامة في مدينة الموصل، وقام التنظيم بقتل صحفي آخر يعمل مع قناة سما الموصل الفضائية يوم 4 تشرين الأول في مدينة **الموصل** بعد ان اصدرت المحكمة التابعة للتنظيم حكمها بالقتل.

ان المحاكم التابعة للتنظيم استهدفت كذلك أئمة الجوامع الذين لم يمتثلوا لعقيدة التنظيم أو فكره أو ممن يعتقد التنظيم بأنهم ينتقدوه، إذ قام التنظيم بتاريخ 12 تموز باختطاف أربعة أئمة من منازلهم في ناحية القيارة التابعة لمدينة **الموصل**، وفي صبيحة اليوم التالي، وجهت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش الإتهام لهم بإقامة صلاة التراويح التي كان التنظيم قد منع إقامتها. بعد يومين، أعدموا رميا بالرصاص في الرأس في قاعدة العزة العسكرية في ناحية القيارة.

بتاريخ 20 تموز 2015، وفي تمام الساعة الثامنة، أقدم التنظيم على قتل إمام جامع الحميد في قرية مشيرفة غربي الموصل أمام أنظار الناس بإطلاق النار على رأسه بعد أن أصدرت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش قرار الإعدام. وكان الضحية قد اختطف من منزله على يد افراد التنظيم يوم 17 تموز 2015 بدعوى انتقاده للتنظيم.

وقام التنظيم أيضاً بقتل كل من يتهم بالتعاون مع الحكومة والقوات المرتبطة بها وذلك في مشاهد علنية مقيتة بناءً على اصدار محاكمه أحكاماً بالإعدام. بتاريخ 4 آب، قام التنظيم بقطع رأس ضابط سابق في قوات الأمن العراقية ونجليه أمام أنظار الجماهير في منطقة وادي حجر في الموصل عقب إصدار مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش حكم الإعدام بعد اتهامهم بالتعاون مع قوات الأمن العراقية. وفي صبيحة يوم 12 أيلول، قام التنظيم باختطاف وقتل أحد المدراء السابقين في إذاعة الرشيد في الموصل بعد اتهامه بتقديم معلومات الى قوات الأمن العراقية، إذ تم إعدامه بإطلاق النار على رأسه في قاعدة الغزلاني جنوب الموصل بناءً على حكم اصدرته مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش.

وفرض التنظيم عقوبات قاسية وغير إنسانية، بضمنها تلك التي استهدفت القاصرين، في المناطق الخاضعة لسيطرته. وحدثت مثل هذه الحالات يوم 2 أيلول عندما قام التنظيم بقطع يد صبي في الثالثة عشرة من العمر وذلك في سوق باب الطوب، مركز مدينة الموصل، بعد اتهامه بالسرقة حسب ما تم ذكره.

### *عمليات قتل منتسبي قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية والقوات المرتبطة بها الذين يأسرهم التنظيم*

عادةً ما يقوم التنظيم بقتل منتسبي قوات الأمن التابعة للحكومة والقوات المرتبطة بها عندما يقعون في الأسر وذلك إما بعمليات إعدام علنية أو في سجون القواعد العسكرية، وعلى سبيل المثال، ففي يوم 20 آيار، قام التنظيم بشنق جندي على أحد جسور مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار (جسر الموظفين). وأفادت التقارير ان الجندي كان قد أسره التنظيم سابقاً في منطقة الكرمة شمال الفلوجة بعد ان أصيب بجروح ونفذت الذخيرة منه. أظهرت الصور التي نشرت على الإنترنت الجندي وهو يطاف به على ظهر شاحنة وأخرى لعملية شنقه وهو يتدلى من الجسر، وكانت وزارة حقوق الإنسان قد أدانت قتل الجندي[30].

بتاريخ 3 حزيران، أقدم التنظيم على إعدام جندي أسير في سياق اجتماع ضم عدة شيوخ وزعماء عشائريين بايعوا التنظيم في مدينة الفلوجة. وبث تسجيل فيديو على الإنترنت لهذا الاجتماع أظهر الجندي وهو يجبر على الجثو على ركبتيه أمام أولئك الشيوخ من قبل أحد عناصر التنظيم ، وينتهي التسجيل بمشهد لجثمان الجندي ملقىً على الأرض ورأسه في بركة من الدماء حيث يقف الى جنبه مقاتلين اثنين ملثمين من التنظيم. ووفقاً لبيان أصدره لاحقاً المجلس الوطني العام للأكراد الفيليين ذكر فيه ان الجندي القتيل هو أحد أبناءهم.

وبتاريخ 10 حزيران أو في وقت قريب منه، قتل التنظيم خمسة منتسبين لقوات الأمن العراقية أسرى في سجن بادوش في **الموصل**، وذكر بأن الضحايا كانوا من عناصر قوة حماية السجن قبل سيطرة التنظيم عليه في 9 حزيران 2014. وبتاريخ 13 حزيران، قام التنظيم بقتل 27 أسيراً من منتسبي قوات الأمن العراقية في سجن بادوش ولأسباب غير معلومة، وفي 21 منه، قام التنظيم بقتل ضابط في الجيش العراقي ونجله، وهو الآخر جندي في الجيش العراقي، في سوق باب الطوب مركز مدينة الموصل رمياً بالرصاص، وكان الضحيتين قد خطفا من منزلهما في تموز 2014. وفي 18 حزيران، قام التنظيم بإعدام ثلاثة ضباط أسرى من الجيش العراقي في منطقة وسط مدينة هيت في محافظة الأنبار.

### *عمليات القتل الأخرى*

قام التنظيم بقتل عناصر ينتمون له بسبب رفضهم القتال أو لعملهم بالضد من مصالح التنظيم فضلاً عن المقاتلين الأسرى الذين يتبعون للحكومة والقوات المرتبطة بها. وغالباً ما تنفذ عمليات الإعدام في ساحات عامة حيث يقوم التنظيم في بعض الأحيان بعرض جثث الأسرى من منتسبي القوات الحكومية لاحقاً. وفي مناسبة قام التنظيم بعرض جثث عناصره الذين يقتلهم التنظيم كإجراء رادع لبقية أفراده الذين ربما يفكرون بعدم إطاعة أوامره أو بالعمل ضد مصالح التنظيم.

وتلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تقاريراً عن قيام تنظيم داعش بقتل عناصره إما بسبب عصيانهم تنفيذ الأوامر أو لوجود شك بتقديمهم معلومات لقوات الأمن العراقية أو بتهمة التآمر على التنظيم. بتاريخ 29 حزيران، قام التنظيم بإعدام احد افراد الحسبة (شرطة الآداب)[31] رمياً بالرصاص في احد أسواق مدينة الموصل بعد ان اصدرت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش حكم الإعدام. وفي ذات اليوم، وردت أنباء عن قيام التنظيم بقتل احد اعضاء مجلس شورى ولاية الموصل التابع لها وذلك في قاعدة الغزلاني العسكرية في الموصل بعد اتهامه بالتآمر على

---

[30] (تم زيارة الموقع بتاريخ 7 حزيران 2015) http://www.humanrights.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=4584, 28 May 2015, http://www.mod.mil.iq/index.php?name=News&file=article&sid=779 (تم زيارة الموقع بتاريخ 7 حزيران 2015) . زار ممثلون عن وزارة الدفاع العراقية أسرة الفقيد.

[31] الحسبة عبارة عن شرطة خاصة تعمل على ضمان إلتزام الجميع بتعليمات التنظيم.

التنظيم. وبتاريخ 28 حزيران، قتل التنظيم 32 شخصاً من عناصره في الرمادي والفلوجة بذريعة تقديمهم معلومات استخبارية للقوات الأمنية العراقية.

وبتاريخ 8 آب، قام التنظيم بإعدام 6 من عناصره بسبب هروبهم من المعارك مع قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي في الرمادي. وفي وقت لاحق، وبتاريخ 1 تشرين الأول، اعدم التنظيم عدد غير معروف من مقاتليه في قضاء الحويجة جنوب غرب كركوك بعد اعتقالهم عقب انسحابهم من المعارك مع قوات البيشمركة في 30 أيلول.

وبتاريخ 9 أيلول او في وقت قريب منه، اعدم التنظيم 34 عنصراً من جماعة النقشبندية في قضاء الحويجة في كركوك. وتعرف هذه الجماعة ايضاً باسم جيش رجال الطريقة النقشبندية وهي جماعة متمردة كان يعتقد في البدء انها موالية لتنظيم داعش إلا ان الأحداث الاخيرة كشفت عن وقوع صدامات مسلحة بين التنظيمين. واتهم تنظيم داعش أولئك الضحايا "بالردة والخيانة".

بتاريخ 16 أيلول، أعدم التنظيم سبعة نساء من كتيبة الخنساء التابعة له بسبب عدم إطاعتهن الأوامر. وأطلق النار على الضحايا وتركت جثثهن مرمية عند مدخل مقر الكتيبة في شارع الجامعة، وذلك كمثال على ما يحدث لمن لا يطيع الأوامر.

### *حوادث الخطف*

استمر التنظيم بتنفيذ عدد كبير من عمليات الخطف شملت حتى الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرته. ان الاسباب التي تكمن وراء العديد من عمليات الخطف غالباً ما تكون مجهولة على الرغم من ان المعلومات تشير الى ان الضحايا يتم استهدافهم بسبب وجود تصورات عن معارضة الضحايا لفكر داعش أو سيطرته ولهذا تم استهدافهم بصورة استراتيجية لكي يتم استخدامهم كورقة ضغط ضد الجماعات الأخرى أو ان يتم تدريبهم كمقاتلين كما في حالة الأطفال. وتم تلقي العديد من التقارير من محافظتي **نينوى وكركوك** بشأن حوادث الخطف.

وكمثال على حوادث الخطف التي نفذها التنظيم ضد من يعتقد التنظيم بأنهم يتآمرون ضده أو يقدمون الدعم للقوات الحكومية والقوات المرتبطة بها فقد تعرض تسعة أشخاص من عشيرة الجبور بضمنهم أربعة شيوخ بتاريخ 10 حزيران الى الاختطاف على يد التنظيم في قرية سهل المالح في ناحية العياضية التابعة لمحافظة **نينوى**. ان وضع المختطفين ومكان احتجازهم غير معلوم. في يومي 1 و 2 تموز، قام التنظيم باختطاف 54 مدنياً في قضاء الشرقاط في محافظة **صلاح الدين** رداً على قيامهم بالرسم وكتابة شعارات على الجدران في المنطقة ضد داعش ودعماً لقوات الحشد الشعبي (إذ ينص احد الشعارات على: "الحشد الشعبي قادمون"). ولايزال محل احتجاز اولئك الأشخاص ومصيرهم مجهولاً.

وذكر بأن تنظيم داعش قام بتنفيذ بعض عمليات الاختطاف للضغط على الأطراف الأخرى. وفي 10 تشرين الأول، اختطف التنظيم قرابة 100 شخصاً في منطقة حي سومر في مدينة الموصل حيث ذكر ان من بينهم اقارب محافظ نينوى الذي انتخب مؤخراً فضلاً عن ضباط أمن في الحكومة السابقة. واطلق سراح ثلاثين منهم في نفس اليوم بينما اقتيد الاخرين الى مكان مجهول. وفي يومي 10 و 13 تشرين الأول، قام التنظيم باختطاف 60 منتسبا سابقا في قوات الأمن العراقية ممن يرتبطون بمحافظ نينوى الجديد. وطالب التنظيم شيوخ عشيرة البو حمد (من العرب السنة) في منطقة الحضر مبايعة التنظيم من أجل إخلاء سبيل هذه المجموعة.

وفي المدة من 2 الى 7 أيلول، اختطف التنظيم قرابة 50 مدنياً من مناطق مختلفة في قضاء الحويجة في محافظة كركوك بضمنهم أربعة مدنيين في منطقة الزاب واثنين أخرين في منطقة العباسي يوم 7 أيلول. وتباينت أسباب الاختطاف التي ذكرت ومنها وجود شكوك حول تخطيط البعض للهروب من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم واخرى حول وجود تعاون

من البعض مع قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي وأخرى بشأن ممانعة البعض من التطوع للقتال في صفوف داعش، ولايزال محل احتجاز اولئك الأشخاص ومصيرهم مجهولاً.

وفي يومي 14 و 15 أيلول، اختطف التنظيم عشرات المدنيين في قضاء الحويجه الذي يحتله تنظيم داعش. وقام مسلحو التنظيم بمداهمة عدة قرى تقع على الطريق ابتداءً من قرية المنزلة المطلة على طريق كركوك-الحويجة الى مركز قضاء الحويجة وبضمنها مدينة الحويجة نفسها. وقام التنظيم في تلك الغارات بخطف عشرات المدنيين أغلبهم من الذكور تتراوح أعمارهم بين 20 و 40 عاماً. وتمت عمليات الخطف بناءً على تهم بالتواطؤ والتآمر على ما يسمى بقوات العدو. وأشار أحد المصادر ان الحادث وقع بعد إعدام داعش لعناصر من جيش الطريقة النقشبندية، وربما ان ذلك كان بسبب الخوف من أن يقوم أنصارهم بأعمال ثأر.

بتاريخ 19 أيلول، نفذ تنظيم داعش حملة خطف في قضاء الحويجة جنوب غرب محافظة كركوك. ووفقاً لأحد المصادر، اختطف التنظيم مالا يقل عن 10 من أئمة الجوامع المعروفين كسلفيين "معتدلين" في ناحية العباسي والقرى المجاورة. وجاءت عمليات الخطف نتيجة توزيع مزعوم لمنشورات داخل منطقة العباسي وفي اطرافها تظهر المعارضة لفكر داعش وتقول بأنه لا يمثل الإسلام. وحسبما زعم فأن جماعة سلفية "معتدلة" وقعَّت المنشورات. وذكرت المصادر انه في اليوم ذاته، قام التنظيم بخطف 15 شاباً مدنياً في قرية الخان شرقي قضاء الحويجة بناءً على اتهامات لهم بالتعاون مع قوات الأمن العراقية، ولا يزال مكان احتجاز أئمة الجوامع والشباب مجهولاً.

وردت تقارير عن قيام داعش بعمليات خطف جماعي للأطفال لغرض تدريبهم ليصبحوا مقاتلين. وبتاريخ 21 حزيران، أوردت وسائل الإعلام المحلية خبر قيام تنظيم داعش بخطف 1227 طفلاً تراوحت أعمارهم بين تسعة أعوام و خمسة عشر عاماً من مختلف مناطق الموصل. وذكر بأن الاطفال اجبروا على الخضوع لتدريبات في معسكرات داعش في الضواحي الشرقية لمدينة الموصل. وفي 23 حزيران، أصدرت وزارة حقوق الإنسان بياناً أكدت فيه اختطاف الأطفال وأضافت ان الأطفال المختطفين كانوا محتجزين في معسكر السلامية في الموصل. وأضاف البيان ان الاطفال الذين رفضوا إطاعة أوامر التنظيم تعرضوا للجلد والتعذيب والاغتصاب. وعلى اية حال، أشارت المعلومات التي تم تلقيها والتحقق منها من قبل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة يوم 25 حزيران ان عدد الأطفال المختطفين أقل من العدد الذي ذكر في البداية ويتراوح ما بين 800 الى 900 طفلاً. وقام التنظيم بتقسيم الأطفال الى مجموعتين، إذ أدخل الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 10 سنوات الى معسكر للتعليم الديني، بينما زج الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 سنة في التدريب العسكري، ومن ثم اقتيد الأطفال الى معسكري العزة والغزلاني جنوب الموصل.

وذكرت أسباب متعددة لعمليات الخطف، ففي 22 حزيران، قام التنظيم بأسر ستة من رجال الدين السنة في الموصل بسبب عدم امتثالهم لفتوى أصدرها التنظيم يمنع بموجبها إقامة صلاة التراويح، ولا يزال مصير ومكان المختطفين الستة مجهولاً.

وفي الأول من آب، قام التنظيم باختطاف أربعة من طلاب قسم الإعلام في جامعة الموصل من منازلهم في مدينة الموصل بدعوى التعاون مع الصحافة الدولية، وحسبما ذكر، فأن الطلاب تم خطفهم بسبب نشرهم صوراً "لأرض الخلافة" على مواقع التواصل الاجتماعي، وبذلك فهم "يتعاونون" مع الصحافة الدولية. وزُعِمَ ان الطلاب قد اقتيدوا الى قاعدة الغزلاني العسكرية ريثما يتم إحضارهم أمام قاضي إحدى المحاكم التابعة للتنظيم، ولم يتسنَ للبعثة التحقق من هذه الحادثة.

## تنفيذ العمليات

### *الهجمات ضد المدنيين وتدمير البنية التحتية والأهداف المدنية*

واصل تنظيم داعش استهدافه المتعمد للمدنيين والأهداف المدنية لغرض شن هجمات، ونَفَّذَ التنظيم هجمات دون الاكتراث بتأثيراتها على المدنيين. وواصل التنظيم وضع مقاتليه بين المدنيين أو في المناطق المدنية مستخدماً المدنيين دروعاً بشرية لحماية مقاتليه من الهجمات. ان القيام بهذه الأعمال عن سبق إصرار يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وربما تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ووردت معلومات عن عدد من حالات هدم للمنازل، وتحديداً تلك التي تعود ملكيتها لأسر مسيحية وأقليات دينية وعرقية أخرى وأقاربهم او ممن يشك في تعاطفهم مع القوات التي تقاتل ضد داعش.

وواصل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة التحقق من التقارير التي تتحدث عن الاستهداف المباشر للمدنيين من قبل داعش كأسلوب متعمد وتحديداً استخدام السيارات المفخخة أو الانتحاريين موقعة خسائر فادحة بين المدنيين. على سبيل المثال، في مساء 17 تموز، وبينما بدأت الاحتفالات بعيد الفطر، انفجرت سيارة ملغمة في السوق الشعبي الرئيس لناحية خان بني سعد جنوب مدينة بعقوبة في محافظة ديالى مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 108 شخصاً وإصابة 167 أخرين. وأدى هذا الهجوم الى مقتل ثلاثة ضباط شرطة وإصابة سبعة منتسبين أخرين، فضلاً عن تدمير المنطقة حيث دمر 50 محلاً تجارياً و 70 سيارة مخلفاً حفرة كبيرة في مكان الانفجار. وتبنى التنظيم مسؤولية الهجوم وذلك على مواقع التواصل الاجتماعي حيث أعلن ان الهجوم الذي نفذه باستخدام مواد متفجرة زنتها ثلاثة أطنان واستهدف المكون الشيعي ثأراً، حسب زعمه، لمقتل السنة في الحويجة. وأدان الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في العراق الهجوم وقدما تعازيهما لأسر الضحايا في بيانين منفصلين[32]

وبتاريخ 10 آب، وقع هجوم انتحاري بحزام ناسف في سوق مزدحم في قرية الهويدر في أطراف مدينة بعقوبة في محافظة ديالى. ووفقاً للتقارير التي وردت، فأن الجناة قادوا سيارته بصورة متعمدة وسط حشد من الناس كانوا متجمعين في السوق حيث أسفر الانفجار عن مصرع ما لا يقل عن 61 شخصاً وإصابة على الاقل 88 شخصاً أخرين بضمنهم أربعة أطفال. ويعتقد ان من بين الضحايا أيضاً عدد غير مؤكد من منتسبي قوات الأمن العراقية. وأعلن فصيل تابع لداعش في ديالى عن مسؤوليته عن الهجوم وذلك على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي مساء الخامس من تشرين الأول، انفجرت حافلة صغيرة ملغمة في السوق الرئيس لقضاء الخالص جنوب غرب بعقوبة مما أدى الى مقتل ما لا يقل عن 40 مدنياً وإصابة ما لا يقل عن 60 أخرين، ولا يزال هناك أشخاص مفقودين نتيجة الحادث يتراوح عددهم بين 10 الى 20 شخصاً. ويعتقد ان أغلب الضحايا هم من المدنيين بضمنهم عدد كبير من النساء والأطفال. وأشارت صفحات التواصل الاجتماعي المرتبطة بداعش الى مسؤولية التنظيم عن الهجوم.

أما في محافظة بغداد، وبتاريخ 13 آب، انفجرت سيارة ملغمة في سوق جميلة الكائن في مدينة الصدر ذات الأغلبية الشيعية شرق العاصمة. وطبقاً للتقارير، لقي ما لا يقل عن 45 شخصاً مصرعهم فيما أصيب 72 أخرين في الانفجار الذي

---

[32] http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4073:statement-attributable-to-the-spokesman-for-the-secretary-general-on-a-bomb-attack-north-of-Baghdad&Itemid=605&lang=en والرابط http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4070:un-envoy-expresses-his-deepest-sorrow-following-devastating-massacre&Itemid=605&lang=en (تم زيارة الموقع بتاريخ 23 تموز 2015).

تبنى تنظيم داعش مسؤوليته. وأدان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق هذا الهجوم وأعرب عن تعازيه لأسر الضحايا[33]. وفي 6 تشرين الأول، قام التنظيم بتفجير عبوة ناسفة في قضاء الزبير غرب مدينة البصرة مما أدى الى مقتل 10 أشخاص وإصابة 25 أخرين. وكانت العبوة الناسفة موضوعة داخل سيارة مركونة في الشارع وسط القضاء مما ادى الى إلحاق دمار كبير في المحال والسيارات القريبة من مكان الحادث. وتبنى التنظيم المسؤولية عن الحادث بعيد وقوعه وذلك على موقعه على الأنترنت حيث أشار الى ان هذا التفجير جزء من عدة تفجيرات أخرى نفذت في عموم البلاد كان الهدف من ورائها ايقاع قتلى وجرحى في صفوف المكون الشيعي. وكان هذا الهجوم الثاني من نوعه الذي يحدث خلال هذا العام في جنوب العراق – عقب الهجوم الذي وقع في ميناء أم قصر في محافظة البصرة بتاريخ 18 آذار عندما تم تفجير عبوة ناسفة أدت الى مصرع خمسة أشخاص وإصابة خمسة أخرين.

وبينما تعد الأسباب الدقيقة التي تكمن وراء العديد من عمليات القتل المستهدفة مجهولة، إلا ان هناك معلومة تشير الى ان داعش يواصل استهداف أشخاص وجماعات محددة، وعلى سبيل المثال المعارضين له او من يعتقد بمعارضتهم للتنظيم وفكره، إذ قام التنظيم بشكل خاص باستهداف المرشحين السابقين لمناصب عامة وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحاليين والسابقين وأولئك الذين يشك في قيامهم بتقديم معلومات للقوات الحكومية والقوات المرتبطة بالحكومة.

وبتاريخ 2 حزيران، قام التنظيم بهدم ثمانية منازل تعود لأسر مسيحية في قضاء الحمدانية شمال **الموصل**. وبتاريخ 22 من الشهر نفسه، نسف التنظيم منازل تعود لأسر مسيحية في حي العربي شمال الموصل وفي حي الزهور وسط مدينة الموصل. دمرت ثمانية منازل في حي العربي بينما دمر التنظيم قرابة 14 منزلاً في حي الزهور. في الأول من تموز قام التنظيم بتدمير منزل لأسرة مسيحية في حي الشفاء في الموصل.

وتم كذلك استهداف منازل اقارب الأشخاص الذين يقاتلون التنظيم أو ممن يشك في تعاطفهم مع هؤلاء بتدميرها كعقوبة بالوكالة لتكون عبرة للآخرين. بتاريخ 29 تموز، استخدم التنظيم العبوات الناسفة لهدم 15 منزلاً تعود لشيوخ عشيرة السبعاويين في منطقة الكوير في قضاء مخمور في أربيل. وتم استهداف المنازل، حسبما زعم، بسبب موالاة الشيوخ لقوة الحشد الشعبي المعروفة باسم (الحشد الشعبي لتحرير نينوى).[34] وفي الأول من آب، زُعِمَ قيام داعش باستخدام العبوات الناسفة لتدمير ثلاثة منازل في قرية دويزات تحتاني في ناحية القيارة في الموصل، وزعم أيضاً ان السبب من هدم هذه المنازل هو ان مالكيها من مقاتلي قوة الحشد الشعبي الذين يقاتلون ضد التنظيم في جبهة الكوير في مخمور.

وفي 2 أيلول، دمر التنظيم 11 منزلاً تعود لمواطنين من طائفة الشبك شرق الموصل. وفي 3 أيلول، قام التنظيم ايضاً بنسف ثلاثة منازل تعود لأقارب منتسبين في قوة الحشد الشعبي لتحرير نينوى ومتطوعين في ناحية القيارة جنوب **الموصل**. وفي يوم 21 أيلول، قام التنظيم بهدم 21 منزلاً في قرية لم يتم تحديدها قرب الموصل من أجل تخويف السكان.

[33] http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4153:acting-un-envoy-condemns-in-the-strongest-terms-devastating-baghdad-bomb-attack&Itemid=605&lang=en.

[34] قوة الحشد الشعبي (وتعرف أيضاً بإسم "الحشد الشعبي لتحرير نينوى") وهي جماعة شكلت تحديداً لتحرير الموصل ويجب التمييز فيما بينها وقوات الحشد الشعبي التي تعرف إختصاراً في اللغة الإنجليزية بـ (PMU).

### *تدمير الأماكن ذات الأهمية الثقافية أو الإضرار بها*

واصل تنظيم داعش نهب وتدمير الأماكن ذات الأهمية الدينية والثقافية بطريقة متعمدة وهوجاء، فلقد استهدف التنظيم المواقع الأثرية فضلاً عن الكنائس والجوامع والأضرحة والقبور والمدافن التي يعتبرها التنظيم غير إسلامية. وعموماً، تنهب هذه المواقع قبل تدميرها.

وتشمل الأمثلة الخاصة بمثل عمليات التدمير هذه شن هجوم باستخدام عبوتين ناسفتين ضد حسينية شيعية في مدينة **كركوك** بتاريخ 13 تموز، حيث انفجرت العبوة الأولى قرب حسينية مدرسة الإمام جعفر الصادق عليه السلام الكائنة في حي الواسطي جنوب غرب مدينة **كركوك**. بعد بضعة دقائق، انفجرت عبوة ثانية في الشارع المقابل للحسينية، ولم يسفر الحادث عن وقوع ضحايا.

وأكدت مصادر متعددة ان تنظيم داعش قام بتاريخ 8 أيار بنهب ومن ثم تدمير أكبر جامع للسنة في ناحية بادوش (35 كم شمال غرب الموصل) بدعوى وجود قبر داخل الجامع، وهو الأمر الذي يرفضه التنظيم. وذكر انه بتاريخ 12 أيار، قام التنظيم بنسف جامع مريم خاتون الذي شيد قبل 200 عام في محلة حوش خان في الموصل.

بتاريخ 28 أيار، دخلت قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن العراقية منطقة سيد غريب جنوب تكريت في محافظة **صلاح الدين** حيث وجدوا، على حد زعمهم، قبر السيد غريب مدمراً وقد استخرج جثمان هذا الإمام من قبره فضلاً عن نهب محتويات الضريح. وأصدرت ميليشيات عصائب أهل الحق بياناً[35] حول هذه الحادثة حملت فيه تنظيم داعش مسؤولية تدمير ونهب الضريح.

وبتاريخ 3 حزيران، قام التنظيم بتدمير جامع للسنة في قرية إسماعيل في قضاء الحويجة في محافظة كركوك بسبب وجود قبر الشيخ أحمد عبد الله وهو عالم دين صوفي سني توفي عام 1975 وكان أحد أتباع الإمام الصوفي البارز عبد القادر الكيلاني. لم يسجل وقوع اية ضحايا.

وفي مساء 24 آب، نشرت صوراً على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر تدمير القبور في ناحية القيروان التابعة لقضاء سنجار في محافظة **نينوى**. ونشر المكتب الإعلامي لـ "ولاية الجزيرة" (الذي أعلنها التنظيم منطقة إدارية تضم مناطق سنجار وتلعفر وتل عبطة والبعاج والمحلبية وزمار) تلك الصور مع بيان إذ أظهرت تلك الصور تدمير قبور "الكفار" و "مظاهر الشرك". وتظهر الصور العشرة عناصر داعش وهم يحطمون بلاطات القبور بالمجارف والأدوات الأخرى فضلاً عن هدم مبنى بالمتفجرات وجرافة، ولم يتم التأكد فيما إذا كانت تلك الصور قد التقطت في مكان واحد ام في أماكن مختلفة.

واستهدف التنظيم أماكن العبادة الخاصة بالإيزيديين والمسيحيين. وفي الوقت الذي قام التنظيم خلاله باحتلال قرية كابارا لوقت قصير (وهي قرية تابعة للطائفة الإيزيدية غرب مدينة سنجار في محافظة نينوى)، فلقد قام التنظيم بتدمير ضريح إيزيدي (جوبا شيخ حسن) بصاروخي آر-بي-جي. وبتاريخ 22 آب، قام التنظيم بتدمير كنيسة الطاهرة العائدة لطائفة السريان الأرثوذوكس في مدينة الموصل باستخدام الجرافات. وفي 12 أيلول، استخدم التنظيم المتفجرات لتدمير كنيسة السريان الأرثوذوكس الكائنة حي المهندسين شرق الموصل، وذكر ان المنازل المجاورة للكنسية لحقت بها أضرار نتيجة الانفجار.

[35] http://www.ara.shafaaq.com/4227 (تم زيارة الموقع بتاريخ 26 تشرين الأول 2015)

وفي 29 آب، قام التنظيم بتدمير جامع أبو بكر في ناحية الشورى في مدينة الموصل بعد إزالة بعض المواد من الجامع. وذكرت التقارير ان التنظيم استخدم العبوات الناسفة لتدمير الجامع لاحتوائه على قبور وهو ما يعتبره التنظيم "مخالفاً لتعاليم الإسلام". وبالإضافة الى تحطيم الجامع، قام التنظيم بتحطيم نقوش على واجهتي كنيستين – كنيسة مريم العذراء وكنيسة الكلدان – الكائنتين في شارع الأطباء وسط الموصل.

### *ادعاءات تتعلق باستخدام أسلحة كيميائية*

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة معلومات تفيد بأن تنظيم داعش قد استخدم أو حاول استخدام غاز الكلور في هجماته. وفي 21 حزيران او نحوه، أطلق التنظيم قذيفة هاون تحمل مواد كيميائية استهدفت تحصينات بأكياس رملية في موضع عسكري كردي قرب سدة **الموصل** تسببت بأمراض في صفوف المقاتلين الأكراد المتواجدين في المنطقة التي سقطت فيها القذيفة.

وفي 12 آب، استخدم التنظيم أسلحة كيميائية ضد قوات البيشمركة المتمركزة عند جبهة الكوير في قضاء مخمور في محافظة **أربيل**. وذكرت وسائل الإعلام الدولية يوم 9 أيلول ان الاستخبارات العسكرية الألمانية أيدت هذه الادعاءات التي أفادت بتعرض مقاتلي البيشمركة لغاز الخردل. وأعربت منظمة حضر انتشار الأسلحة الكيميائية عن بواعث قلق حقيقية بشأن هذه التقارير[36].

### الاعتداءات على الأفراد على أساس الميول الجنسية

تحقق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في البعثة من عدد من التقارير الخاصة بتعرض افراد الى القتل (بواسطة إلقائهم من أسطح المباني) على يد التنظيم لكونهم مثليين جنسياً.

بتاريخ 4 حزيران، قتل تنظيم داعش ثلاثة مدنيين إثر مزاعم عن قيامهم بأفعال شذوذ جنسي. ألقى التنظيم بشابين ورجل يبلغ من العمر 60 عاماً من سطح مبنى شركة التأمين الوطنية في منطقة الدواسة وسط الموصل. وأصدرت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش وثيقة أدانت فيها الضحايا وأفهمت علناً أمامهم. ونشرت صوراً تظهر عمليات القتل على مواقع التواصل الاجتماعي

وفي 27 حزيران، قام التنظيم بإعدام أربعة رجال بإلقائهم من أعلى بناية في الفلوجة في محافظة الأنبار بعد ان اتهمهم التنظيم بممارسة اللواط. ونشر تسجيل على الإنترنت يظهر عملية الإعدام. وفي 26 تموز، نشر التنظيم ستة صور على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر رجلاً مقتولاً في الموصل بعد اتهامه بكونه مثليٌ جنسياً. وتظهر الصور جمعاً غفيراً أمام إحدى البنايات والضحية معصوب العينين ويداه موثقتان الى الخلف وهو جاثٍ على الأرض بينما يتم قراءة حكم الإدانة الذي أصدرته مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش. ويقف خمسة من أفراد الحسبة التابعة للتنظيم خلف الضحية الذي أُلقي به بعدئذٍ من أعلى المبنى.

---

[36] الرابط https://www.opcw.org/news/article/dg-concerned-over-alleged-chemical-weapons-use-in-iraq
(تم زيارة الموقع بتاريخ 26 تشرين الأول 2015).

وفي 23 آب، نشرت صوراً على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر رجلاً يلقى به من أحد الأبنية في ولاية نينوى (يقصد بها مدينة الموصل والبلدات المحيطة بها) وينص التعليق على أن الضحية قتل بسبب كونه مثليٌ جنسياً. وفي نفس اليوم، قام أفراد من تنظيم داعش برمي تسعة اشخاص من مبنى في مدينة الموصل عقب إصدار مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش احكاما بذلك، وقام التنظيم بجمع سكان المدينة ليشاهدوا هذه الحادثة. ومن غير المعلوم فيما إذا كان التقرير على علاقة بالصور التي نشرت في اليوم ذاته. وفي صبيحة الثامن من تشرين الأول، قام التنظيم بقتل رجلين يبلغان من العمر 21 و 26 عاماً من العمر علناً بإلقائهما من سطح بناية مكونة من ثمانية طوابق في حي فلسطين غرب الموصل بدعوى كونهما مثليين جنسياً. وقتل الضحيتان بعد أن أصدرت مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش قراراً بهذا الصدد.

## الاعتداءات على النساء والأطفال

### *العنف القائم على النوع الاجتماعي بضمنه العنف الجنسي*

واصل تنظيم داعش إخضاع النساء والأطفال للعنف الجنسي وتحديداً بصيغة الاستعباد الجنسي. ولايزال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يرى بأن عدد الأشخاص الذين يسترقهم تنظيم داعش يبلغ قرابة 3,500 شخص [37]. ان معظم المحتجزين هم من النساء والأطفال وجلهم من المكون الإيزيدي إضافة الى عدد أخر من الأقليات العرقية والدينية الأخرى. ولا يزال مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة تساوره مخاوف كبيرة بشأن رفاه وسلامة الذين يحتجزهم التنظيم.

وأكد مصدر لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة أنه في مساء يوم 8 أيار، قتل التنظيم فتاة إيزيدية في الرابعة والعشرين من عمرها كانت تهم بالهروب من الأسر. وكانت هذه الفتاة قد احتجزت في قرية كورس في قضاء سنجار بعد اختطافها مع أسرتها من ناحية السنوني يوم 3 آب 2014. وذكر ان جثتها تركت على قارعة الطريق وعثر عليها لاحقاً مقاتلون إيزيديون.

وبتاريخ 25 حزيران، ذكر في محافظة **نينوى** ان 42 امرأة إيزيدية ممن كن قد اختطفن من منطقة سنجار في عام 2014 قد نقلن الى بلدة الميادين السورية في محافظة دير الزور شرق سوريا والتي تخضع لسيطرة داعش. وأدعى التقرير ان التنظيم يستخدمهن كرقيق للجنس وأن بعضهن قد تم بيعهن الى مقاتلي التنظيم بمبالغ تتراوح بين 500 و 2,000 دولار أمريكي.

بتاريخ 3 آب، ذكر ان تنظيم داعش قام بقتل 19 إمرأة في **الموصل** يومي 1 و 2 آب، بسبب رفضهن ممارسة الجنس مع مقاتليه. وفي 10 آب، ذكر مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني ان قيادة تنظيم داعش كرمت مقاتليه بإهدائهم أرامل الرجال الذين أعدمهم التنظيم لتشجيعهم على مواصلة القتال.

وبتاريخ 21 حزيران، وفي مدينة **الموصل**، ذكر بأن التنظيم أعلن عن مسابقة لحفظ القرآن الكريم بمناسبة حلول شهر رمضان، إذ نص الإعلان على ان الفائزين الثلاثة الأوائل سيحصلون على جوائز تتمثل بـ "جوارٍ لأغراض الجنس".

---

[37] أفادت مصادر رسمية من المكون الإيزيدي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في البعثة ان تنظيم داعش خطف 5,838 شخصاً منذ آب 2014 – منهم 3,192 إمرأة و 2,646 رجل. ولغاية يوم 29 تشرين الأول، عاد أو هرب أو أطلق سراحهم 2,258 منهم 311 رجل و847 إمرأة و 533 فتاة و567 صبياً.

### *التجنيد القسري واستخدام الأطفال*

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة بضعة تقارير تُفيدُ بأن تنظيم داعش يجند ويستخدم المقاتلين الأطفال قسراً. ومثال ذلك ما أكدته مصادر متعددة أنه في 11 أيار، ان وحدة التجنيد التابعة للتنظيم زارت المدارس الإعدادية والثانوية في حي التأمين شرق الموصل وأبلغت الطلبة أن عليهم ان يبايعوا التنظيم وينخرطوا في الجهاد. ولم يمنح الطلبة خيار الرفض أو ان يستشيروا أسرهم. وأضافت وسائل الإعلام المحلية أن التنظيم أنشأ معسكرات تدريب عسكرية للأطفال في تلعفر والرقة في سوريا.

في 14 أيار، استخدم التنظيم بعض المجندين الأطفال للقيام بإعدام 15 مقاتلاً من مقاتليه ممن خسروا المعارك التي خاضوها أو تقهقروا فيها في ناحية بعشيقة التابعة لقضاء الحمدانية في سهل نينوى.

> بتاريخ 23 أيار، أعلن التنظيم في مدارس وجامعات نينوى وجوب انضمام جميع الطلبة من الذكور الى التنظيم بعد انتهاء الامتحانات الحالية. ونص الإعلان أن جماعة الحسبة التابعة للتنظيم والمسؤولة عن مراقبة وضبط سلوكيات الساكنين ستقوم بتسجيل أسماء طلبة المرحلة الإعدادية من الذكور في الموصل. وذكر انه بعد ان تنتهي مدة الامتحانات يجب ان يتجمع الطلبة في منطقتي المأمون والحرية شرق الموصل حيث سيتم إخضاعهم لاختبارات للتأكد من سلامتهم البدنية.

وفي 14 آب، قتل التنظيم 18 شاباً جميعهم تحت سن الثامنة عشرة من العمر بسبب هروبهم من الخطوط الامامية للقتال في محافظة الأنبار. وطبقاً لأحد المصادر فأن الصبية تركوا الجبهة دون ان يلاحظهم احد، إلا انهم لوحظوا من قبل السكان عند عودتهم الى الموصل. وزعم ان مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش امرت بقتلهم.

وتلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة معلومات تم جمعها من أسر متعددة كان أطفالها قد خطفوا على يد التنظيم مفادها ان التنظيم ربما يكون قد جند مئات الأطفال في محافظة الأنبار. وحاولت الأسر إقناع افراد داعش بعدم أخذ أطفالها ولكنهم رفضوا ذلك وقالوا لهم بأن الأطفال يجب ان يشاركوا في الجهاد. وذكر المصدر كذلك بأن بعض عشائر الأنبار كانت تسمح للأسر بأرسال أطفالها للانضمام الى التنظيم وفي بعض الحالات كانت تجبرهم على ذلك.

### الاعتداءات على الأقليات العرقية والدينية

يواصل تنظيم داعش استهداف ابناء مختلف الأقليات العرقية والدينية بصورة متعمدة لحرمانهم من حقوقهم الأساسية وإخضاعهم لسلسلة من الانتهاكات في اطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويبدوا ان هذه الأفعال تشكل جزءً من سياسة منهجية وواسعة الانتشار تهدف الى اضطهاد الكثير من هذه الأقليات او طردها بشكل دائمي او تحطيمها في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.

وعلى أية حال، ففي الفترة التي شملها التقرير، فإن عدد التقارير المنفردة التي تتناول مثل حالات سوء المعاملة هذه التي تلقاها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة شهد انخفاضا كبيراً مقارنةً بفترات التقارير السابقة. ومن المحتمل ان السبب يكمن في أن أغلب افراد الأقليات العرقية والدينية التي كانت سابقاً تقطن المناطق الخاضعة لتنظيم داعش قد قتلوا او خطفوا على يد التنظيم أو ربما يكونوا قد هربوا من هذه المناطق خلال الفترة التي تمتد من حزيران 2014 الى نيسان 2015. ومع ذلك، فأن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة لا يمكنه ان يستبعد استمرار وقوع انتهاكات محددة لحقوق الإنسان ضد أبناء الأقليات العرقية والدينية في المناطق التي تخضع لسيطرة تنظيم

داعش، ولكنه وبسبب عدم القدرة على الوصول الى تلك المناطق، فأن المكتب لم يتسلم مثل هذه التقارير ولذلك تعذر عليه التحقق منها. إن حالات سوء المعاملة والانتهاكات الأخرى التي ارتكبها تنظيم داعش بحق أبناء الأقليات العرقية والدينية وتسنى للمكتب التحقق منها قد أُدرجت تحت عناوين فرعية أخرى في هذا التقرير.

## الحرمان من الحقوق الأساسية والحريّات

يتعرض المدنيون الذين يعيشون تحت حكم داعش إلى نظام لوائح قاس ويتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة او العقاب، بما في ذلك الموت، بسبب عدم الامتثال. تمس اللوائح جميع جوانب الحياة اليومية، حيث تُملي عليهم الاماكن التي يمكن السفر اليها، وكيف يجب أن يكون لباسهم، ومع من يمكنهم التحدث، وما يمكن أن يحتفلوا به.

وأُبلغ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بأنه وفقا لتلك اللوائح يتعين على الرجال ان يبقوا لحاهم بطول معين، بينما تواجه النساء لوائح صارمة بشأن ملابسهن وعملهن وتحركاتهن. وأشارت المصادر إلى وجوب ارتداء النساء الحجاب الكامل والسماح لهن بالتحرك في الأماكن العامة فقط برفقة مِحرم قريب مناسب من الذكور.

أفادت مصادر متعددة أنه في يوم 17 ايار، أصدر داعش قواعد جديدة لسكان مدينة الموصل في محافظة **نينوى**، لشهر رمضان (الذي بدأ بعد منتصف حزيران) يسمح بموجبها للرجال العمل لمدة ساعتين فقط في اليوم وقضاء بقية اليوم لأداء الصلاة. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح للنساء مغادرة منازلهن من طلوع الفجر حتى غروب الشمس (وقت الصيام). بعد ذلك، يمكن للنساء التحرك، ولكن فقط برفقة مِحرم مناسب من الذكور (الزوج أو الأخ أو الابن أو الأب). وعلاوة على ذلك، فأن كل المتاجر في الموصل (باستثناء محلات المواد الغذائية والصيدليات) ستغلق خلال الايام العشر الأواخر من رمضان. وزُعم ان هذه التعليمات قد أُعلنت عبر القنوات التلفزيونية المحلية في الموصل وعلى لافتات عُلقت في الشوارع. وتأكد أيضا أنه في يوم 17 أيار، اوعز داعش الى سكان الموصل من الذكور بإطلاق لحاهم وحلق الشوارب. يُزعم ان هذا الاجراء يهدف جزئيا الى جعل التمييز بين أعضاء داعش من المدنيين اكثر صعوبة. وفي يوم 10 حزيران أصدر داعش قائمة من التعليمات لتأكيد هذه القواعد.

وبصرف النظر عن الأنظمة المفروضة خلال شهر رمضان، تفيد تقارير الحياة اليومية عن المناطق الخاضعة لسيطرة داعش بانها تتسم بالإساءة التعسفية للسلطة والسيطرة الروتينية على معظم جوانب الحياة. اشارت المصادر الى قيام أعضاء داعش في محافظة **نينوى** بسرقة ممتلكات المدنيين في كثير من الاحيان، ومطالبة الأشخاص الذين فروا من قراهم وانتقلوا الى منازل مهجورة في أماكن أخرى بدفع بدلات ايجار، وإجبار المدنيين على دفع الضريبة على أساس قيمة ممتلكاتهم. وقد تم فرض قواعد صارمة على لباس الرجال والنساء يتعين بموجبها على النساء دفع غرامة اذا لم يكن حجابهن بالكامل. ووفقا للقواعد الصادرة في أيار، تعين على الرجال لبس الزي الأفغاني واطلاق اللحى الطويلة، ومعاقبة حليقي اللحى بالسجن لمدة شهرين. في يوم 24 ايلول، وخلال عيد الأضحى، اختطف داعش 36 شابا في مدينة الموصل، مركز محافظة **نينوى**، بسبب ارتداءهم الجينز، الذي يعتبره داعش لباس غير ملائم. وذُكر أن أفراد الحسبة قاموا بمعاقبة الرجال بحلق شعرهم وجلدهم في الشارع.

كما يجبر داعش الناس بانتظام على التجمع في الأماكن العامة في الموصل لمشاهدة العقوبات التي تفرضها المحاكم التي شكلها التنظيم، بما في ذلك الرجم وقطع الرؤوس.

ويتم الضغط على الرجال للانضمام الى داعش بما في ذلك من خلال الأئمة في المساجد المحلية.

وبحسب ما ورد بشأن المناطق التي يُسيطر عليها داعش، فأن العديد من القرى تتلقى بضعة ساعات فقط من امدادات الكهرباء يوميا، إن لم ينعدم وجودها تماما، والمواد الغذائية أصبحت نادرة. وأضحت المواد الغذائية المتوفرة للشراء مكلفة للغاية ويقال ان الناس قد بدأوا يعانون من المجاعة. ولا يسمح القرويين بالمغادرة من دون الحصول على إذن من داعش وكل من يحاول القيام بذلك دون اذن يتعرض للتعذيب او الاعدام. وقد تم الإبلاغ عن ظروف مماثلة من قبل الناس الذين هربوا من الحويجة في **كركوك**.

## الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقارير عن تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ارتكبتها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها.

لا بد ان تلتزم قوى الأمن الداخلي والقوات المرتبطة بها باحترام القانون الإنساني الدولي الساري المفعول عند تنفيذ العمليات العسكرية. يواصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تلقي معلومات تُفيد بأن بعض العمليات العسكرية قد استهدفت المدنيين مباشرة والبنية التحتية المدنية أو انها نُفذت من دون اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين والأهداف المدنية. تشير التقارير التي حصل عليها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أيضا الى أن بعض القوات المرتبطة بقوات الأمن، بما في ذلك قوات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية، كانت تعمل إلى حد كبير خارج سيطرة الحكومة وارتكبت انتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك القتل والاختطاف وتدمير الممتلكات.

### تقييد حرية الحركة

بينما تواصل أعداد هائلة من المدنيين التحرك في جميع أنحاء البلاد هربا من القتال أو العنف أو احتلال داعش فإنها كثيرا ما تواجه القيود التي أعاقت وصولهم الى المناطق الآمنة.

فعلى سبيل المثال، في يوم 11 تموز، اسُتوقفت حوالي 55 أسرة (تتألف من 316 شخصا، من بينهم 50 طفلا) من الذين فرّوا من مناطق النزاع في **الأنبار وصلاح الدين وكركوك** عند نقطة تفتيش داقوق- طوز خورماتو عندما كانوا في طريقهم الى مدينة **كركوك**. أكدت مصادر أمنية محلية أن محافظ كركوك قد أعطى تعليمات بمنع دخول المزيد من النازحين الى المدينة. ذكرت وكالات الأمم المتحدة التي توفر الاستجابة عدد من الشواغل الإنسانية لهؤلاء الذين استوقفوا عند نقطة التفتيش، بما في ذلك الحاجة إلى المأوى للحماية من التعرض للحرارة الشديدة، والجفاف وسوء التغذية والاحتياجات الطبية الطارئة والحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أيضا تقارير تفيد بأن بعض العائلات تمكنت من دخول مدينة **كركوك** من خلال كفالة الأقارب أو الأصدقاء الذين هم من سكان كركوك فقط، أو من خلال دفع الرشاوى إلى السلطات المحلية.

في يوم 11 ايلول، تجمعت نحو 250 عائلة من الذين فروا من الاشتباكات في قرى قرب قضاء داقوق في كركوك (بما في قرى تل رابعة، والبو محمد، ودلف الصغير، ودلف الكبير، 7 نيسان، كومبس، زغلاوة، الصمود وتبه دو سار)، في حديقة عامة بالقرب من نقطة تفتيش داقوق- طوزخرماتو. حيث منعوا من قبل قوات الأمن من السير نحو مناطق أكثر أمنا في داقوق أو مدينة كركوك.

### مداهمات الشرطة والاعتقالات التعسفية

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقارير من النازحين، معظمهم من مدينة **كركوك**، الذين تمكنوا من الوصول إلى مناطق آمنة لكنهم تعرضوا للاعتقال التعسفي في مداهمات نفذتها قوات الأمن. على سبيل المثال، في يوم 3 حزيران، قامت قوات الأمن في كركوك بمداهمة حي 1 حزيران في مدينة **كركوك** واعتقلت 71 نازحا للاشتباه في ضلوعهم بالإرهاب أو التعدي على الممتلكات العامة. كان الأشخاص الذين القي القبض عليهم من صلاح الدين والأنبار والبصرة وديالى وبغداد. وكانت هذه المداهمات والاعتقالات متكررة في الأحياء الجنوبية لمدينة **كركوك** حيث يوجد عدد كبير من النازحين. أطلق سراح الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بعد يوم أو يومين في الاحتجاز في بعض الأحيان.

وفي 16 تموز، قامت قوات الأمن في كركوك بمداهمة منطقة الخضراء في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة، وذكر انها كانت إجراء وقائي عشية عطلة عيد الفطر. ألقي القبض على تسعة وسبعون شخص، معظمهم من النازحين المقيمين في مدينة كركوك. زُعم ان السلطات الأمنية كانت قد تلقت معلومات حول انشطة ارهابية مشتبه بها قبل وخلال عطلة العيد . وتم إطلاق سراح الأشخاص الذين قبض عليهم خلال يومين، ودون أي تهمة.

وفي يوم 27 آب، قامت قوات الشرطة بمداهمة الحي العسكري، في جنوب شرق كركوك، وألقت القبض على 53 شخصاً، معظمهم من النازحين، حيث احتجزوا في مركز شرطة دوميز وأفرج عنهم بعد اجراء التدقيق لخلفياتهم الأمنية.

وفي يوم 1 ايلول، القي القبض على 42 شخصا، معظمهم من النازحين، خلال مداهمة حي 1 حزيران، وهي منطقة في مدينة **كركوك** غالبية سكانها من العرب السُنة. ألقي القبض على ما مجموعه 31 شخص بسبب عدم تسجيلهم، وعدم امتلاكهم وثائق الهوية الشخصية، أو امتلاكهم وثائق مزورة. وورد أن أحد عشر آخرين مطلوبين للاشتباه بانتمائهم الى داعش.

وفي يوم 22 أيلول قامت قوات الأمن بمداهمة منطقة قوراية في مدينة **كركوك**. ووفقا للمصادر، جرت المداهمة في أحياء قريبة من مبنى الحكومة في كركوك، بما في ذلك قوراية، شاتورلو، ساحة العمال، الماس وساحات الطيران. ألقي القبض على ما مجموعه 68 نازحاً من مختلف المحافظات، مع نسبة كبيرة قادمة من منطقة الطوز في محافظة **صلاح الدين**. تم إلقاء القبض عليهم لأسباب مختلفة، بما في ذلك الدخول غير المشروع إلى كركوك، وعدم التسجيل لدى وزارة الهجرة والمهجرين، وعدم تقديم بطاقة هوية أحوال صحيحة. وذكر مصدر آخر أن مخاوف أمنية دفعت الى اجراء المداهمة بسبب قرب عدد كبير من النازحين من مبنى الحكومة في كركوك. ووفقا لمصادر أمنية، تم إطلاق سراحهم جميعا في يوم 22-23 أيلول.

### عمليات الإخلاء القسري

تحقق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من عدد من التقارير الواردة من الأسر والأفراد من الذين تمكنوا من الوصول إلى مناطق آمنة وجرى نقلهم قسرا من هذه المناطق وهدم ملاجئهم المؤقتة والهياكل التي تأوييهم.

على سبيل المثال، في يوم 27 تموز، أخلت قوات الأمن عددا من النازحين الذين يعيشون في بيوت بنيت بشكل غير قانوني في حي السيادة في جنوب مدينة **كركوك**. كان معظم هؤلاء النازحين من **صلاح الدين وديالى** وانتقلوا الى كركوك منذ سنوات كجزء من موجات سابقة من النازحين. وأثناء عملية الإخلاء، ألقي القبض على 39 نازحا من قبل قوات الأمن وتم الإفراج عنهم بعد أن تعهدوا بإخلاء منازلهم. ولغاية من 30 تموز، تم هدم نحو ثمانين منزل بينما ادعت قوات الأمن أن عشرة منازل قد دمرت.

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أيضا تقارير تُفيد بأنه في يوم 16 آب بدأت قوات البيشمركة بهدم عدد غير معروف من المنازل والهياكل في المناطق العربية التي يسكنها السنة في جلولاء في **ديالى**. حدث هذا الهدم في مناطق التجنيد والوحدة والشهداء في المحافظة. وقدمت صور تظهر عدة مبان مهدمة ومحترقة الى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

### القتل غير المشروع

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عددا من الادعاءات الخطيرة عن عمليات القتل غير القانونية التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها. تشمل هذه الحوادث هجمات مزعومة والانتقام ضد الأشخاص الذين يعتقد او يتصور انهم يقدمون الدعم او ينتمون لداعش .

على سبيل المثال، في يوم 9 حزيران تم نشر شريط فيديو في وسائل التواصل الاجتماعي يُظهر فيه مجموعة من الرجال، يرتدون ما يبدو أنه زي الشرطة الاتحادية العراقية يقومون بحرق جثة مرددين هتافات طائفية. أبلغت مصادر مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أنه تم العثور على الجثة بالقرب من منطقة العلم في **صلاح الدين** خلال عمليات تحرير تكريت في شباط. يظهر الفيديو صوت المجموعة وهي تقوم بإضرام النار في الجثة وذكر اسم المتوفى وأنه كان مواطن سعودي. وقد سمع قولهم ايضا بان هذا هدية لشعب الإحساء والقطيف (مناطق في المملكة العربية السعودية حيث يوجد فيها عدد كبير من المسلمين الشيعة).

وفي حادث مماثل، تم نشر شريط فيديو على الانترنت يُظهر اعضاء ميليشيا شيعية (كتائب الإمام علي) يقومون بحرق جثة رجل معلق من قدميه في بلدة الكرمة شمال شرق الفلوجة في **الانبار**. في الفيديو، اتهم الجناة الرجل بكونه عضو في داعش. ووفقا لمصدر محلي، صور الفيديو في بلدة الكرمة. ووفقا لمصدر محلي آخر، كان الرجل المقتول من الفلوجة وهو عضو في داعش. لم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق بشكل مستقل في الحادث ولا صحة شريط الفيديو.

### حوادث الخطف

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقارير عن حوادث خطف نفذها القوات المرتبطة بالحكومة ضد العشائر السنية أو الأفراد السنة.

على سبيل المثال، في يوم 16 تموز، دخلت مجموعة من افراد مليشيا عصائب أهل الحق الى قرية الجلوديات في قضاء الدجيل في تكريت في **صلاح الدين** وخطفت 12 مدنيا من عشيرة الخزرج (وهي عشيرة سنية) بسبب حسبما قيل صراع قبلي بين عائلتين. وكان شقيق شيخ العشيرة من بين المخطوفين.

وفي يوم 17 تموز، اختطف مسلحون مجهولون مدنيا في منطقة الحي العسكري في قضاء طوز خورماتو في **صلاح الدين**. كان الضحية من النازحين العرب السنة من ناحية سليمان بيك جنوب طوزخورماتو. وفي يوم 18 تموز، اختطف مسلحون مجهولون مدنيا آخر في منطقة الحي العسكري. وكانت الضحية الثانية أيضا من النازحين العرب السنة من قرية حليوات في قضاء طوزخورماتو. أكدت مصادر لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بشدة أن أفراد الميليشيات كانوا وراء حادثي الاختطاف.

في يوم 28 تموز، اختطف أفراد الميليشيات المسلحة ثلاثة مدنيين على الطريق الرئيسي بين ناحية أبو صيدا وبعقوبة. وكان الضحايا من العرب السنة من عشيرة الزهيرات من ضمنهم ابن رئيس العشيرة.

في يوم 1 ايلول استوقف أفراد ميليشيا مسلحين يرتدون زيا أسود سيارات تابعة للجيش والشرطة كانت تنقل 40 معتقل على الأقل، كلهم من العرب السنة من صلاح الدين. قامت الميليشيا بإيقاف الموكب قرب قضاء بلد، صلاح الدين بعد إطلاق طلقات تحذيرية في الهواء وعلى إطارات السيارات، وقاموا بالاعتداء جسديا ونزع سلاح قوات الأمن. وقد تم القبض على المختطفين في حزيران لارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب، واحتجزوا في مركز اعتقال اللواء 17 في الجيش العراقي في الدجيل، صلاح الدين. وذكرت التقارير أيضا أن المعتقلين اختطفوا اثناء نقلهم إلى بغداد.

وفي الصباح الباكر من يوم 27 ايلول وصلت قافلة مؤلفة من 20 شاحنة صغيرة تقل مسلحين ملثمين يرتدون الزي العسكري الى منطقة ألبو طعمة في قرية الحجاج في قضاء بيجي في **صلاح الدين** وأخذوا بالقوة ما لا يقل عن 28 مدنيا من المنطقة - التي يسكنها أفراد من عشيرة الجبور. كان جميع الضحايا من الذكور من عشيرة الجبور. أشار مصدر إلى أنهم نُقلوا بطريقة منهجية حسب قائمة بالأسماء مُعدة مسبقاً بالاستناد الى معلومات استخباراتية وأمنية. وزعم أن لجميع المختطفين انتماء حالي أو سابق الى داعش أو صلات اسرية مرتبطة بداعش. وذكرت مصادر أخرى أن المسلحين الملثمين الذين أخذوا المدنيين كانوا من الميليشيات.

في يوم 22 تشرين الأول اختطفت قوات الحشد الشعبي والمليشيات 175 مدنيا على الأقل من مناطق العسكري والتين في قضاء طوزخورماتو في صلاح الدين. كان الضحايا من العرب السنة الذين نزحوا إلى طوز خورماتو منذ حزيران 2014. بدأت العملية عند غروب الشمس باقتياد الأشخاص -اثناء عملية تفتيش جرت من منزل الى آخر وفي الشوارع- إلى مرافق الحشد الشعبي في سليمان بيك وقرية ينكجة، حيث جرى ابقاءهم هناك لمدة يومين لاستجوابهم. وفي يوم 23 تشرين الأول، افيد بالعثور على جثث ثلاثة من المختطفين (ضابط شرطة واثنين من المدنيين) في منطقة العسكري. اطلق سراح حوالي

130 من المختطفين. بينما بقي الآخرين قيد الاحتجاز في وقت كتابة هذا التقرير. أجريت العملية من دون اصدار مذكرات اعتقال أو اجراء تنسيق مع السلطات المحلية.

## الاعتداءات على المكونات العرقية والدينية

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقرير واحد ينطوي على هجوم مزعوم من قبل القوات المرتبطة بالحكومة ضد أفراد المكونات العرقية أو الدينية في **ديالى**. ففي يوم 5 أيار، قتل ثلاثة من سائقي الشاحنات في نقطة تفتيش اقامتها الميليشيات الشيعية في منطقة نفط خانة في قضاء خانقين شمالي بعقوبة، **ديالى**. ووفقا للمصدر، كان الضحايا من الاكراد من السليمانية. وبحسب ما ورد فان شاحناتهم أحرقت. وأفادت مصادر أنه منذ بداية أيار، بدأت الميليشيات الشيعية بوضع نقاط تفتيش في المنطقة وايقاف السائقين والركاب الأكراد ومضايقتهم والاعتداء عليهم، فضلا عن الحق الضرر بسياراتهم.

## تنفيذ العمليات

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقارير متواصلة تفيد بسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين جراء الضربات الجوية. ومع ذلك، لم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من معظم هذه التقارير. وتوجد صعوبات أيضا في عزو الضربات الجوية لقوات عسكرية محددة، كما ان تقييم الالتزام بمبدئي التمييز والتناسب يعتبر مسألة معقدة أيضاً، باعتبار أن داعش يتخذ المناطق المدنية كمقر له على نحو متعمد وغالبا ما يتعذر تمييزهم كمقاتلين بسبب استخدامهم للمدنيين والبنية التحتية المدنية كدروع.

## الضربات الجوية

تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في 22-23 أيار تقرير يُفيد أن الغارات الجوية استهدفت مناطق النجار والرفاعي والساحة في غرب الموصل في محافظة **نينوى**، وحسبما زعم ادت الى مقتل 30 مدنيا وإصابة 62 آخرين، من بينهم نساء وأطفال. ولم يتسنَّ لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التحقق من هذا التقرير.

وفي 3 حزيران زُعم ان انفجار كان قد حدث بسبب غارة جوية [38] على قضاء الحويجة في **كركوك** ادى الى قتل العديد من مقاتلي داعش والمدنيين. أشارت بعض التقارير إلى أن الهيكل المستهدف كان منشأة لتخزين الأسمدة الكيماوية، بينما ذكر آخرون أن المستودع كان يستخدم كمعمل لتفخيخ السيارات. ونُقل عن عضو مجلس محافظة **كركوك** عن طريق مصادر محلية متعددة قوله إن نحو 150 شخصا، من بينهم نساء وأطفال، قتلوا واصيبوا في الانفجار. وظهرت صور ومقاطع فيديو في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت تظهر منطقة يُزعم أنها موقع الانفجار وقد سويت تماما. ولم يتسنّ

[38] ) في مقال نشرته وكالة اسوشيتد برس، اعترف مسؤول في سلاح الجو الامريكي ان الغارة الجوية على الحويجة شنتها قوات الولايات المتحدة، من دون ان يعطي تأكيد لعدد الضحايا المدنيين. انظر الرابط الإلكتروني : http://www.foxnews.com/politics/2015/06/07/us-general-strongly-defends-air-campaign-against-isis/ (آخر وصول في : 11 حزيران 2015 )

لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التحقق من صحة الصور أو مقاطع الفيديو ولا عدد الضحايا المدنيين.

وفي يوم 8 حزيران، ذكرت مصادر محلية أن غارة جوية في الموصل في **نينوى** تسببت بمقتل 33 ضحية من المدنيين. وزعم التقرير أن الغارة استهدفت العديد من الأحياء السكنية في حي الزهور ، مما أسفر عن مقتل 20 مدنيا، من بينهم سبعة أطفال وتسعة نساء، وإصابة 13 آخرين، معظمهم من النساء. وادعى المصدر أنه لم يكن هناك أعضاء من داعش في الأحياء المتضررة. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من حالة جميع المصابين او الجهة المسؤولة عن الغارة الجوية.

وفي يوم 11 حزيران، أُفيد ان غارة جوية استهدفت هدفا لداعش قرب سوق في الحويجة في **كركوك**. ووفقا للمصدر، فان عشرة مدنيين قتلوا واصيبوا في الحادث. وذكرت تقارير أخرى ان أكثر من 60 مدنيا قتلوا واصيب أكثر من 80 آخرين. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من العدد الدقيق للضحايا ولا الجهة المسؤولة عن الغارة الجوية .

وفي يوم 23 حزيران، أُفيد ان غارة جوية استهدفت دار سكنية في قضاء بيجي في **صلاح الدين** وأسفرت عن مقتل ستة مدنيين (بينهم أربعة أطفال) وجرح ثمانية آخرين. وأُفيد ان الدار المستهدفة تقع على مقربة من مسجد كان يشغله افراد داعش في وقت الهجوم. ذكر مصدر محلي من بيجي ان الدار أصيب عن طريق الخطأ وأن الهدف هو المسجد المحتل من قبل افراد داعش. لكن لم يتسنّ للمصدر تأكيد الجهة التي نفذت الغارة الجوية.

ووفقا لمصدر، في يوم 1 تموز، لقي 17 مدنيا من بينهم أربعة أطفال وست نساء، مصرعهم في غارة جوية على منطقة حي الرفاعي غرب الموصل في **نينوى**. وورد أن 11 مدنيا آخرين اصيبوا بجروح. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من حالة جميع المصابين ولا الجهة التي نفذت الغارة الجوية.

وفي يوم 31 تموز، قتل نحو40 مدنيا واصيب اكثر من 30 آخرين عندما استهدفت غارة جوية ثلاثة منازل لإيواء النازحين في الرطبة غرب الرمادي، في الانبار. أكدت مصادر رسمية الحادث وعدد الضحايا، من بينهم 18 امرأة و 11 طفلا (دون سن 14). استُهدفت المنازل من قبل الطائرات العسكرية بعد تلقي معلومات تفيد بأن عناصر داعش كانت داخل المنازل. دعا محافظ الأنبار إلى إجراء تحقيق فوري في الحادث. وفي 3 آب، أصدر المُمثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بيانا صحفيا أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء الغارة الجوية التي أُفيد بوقوعها ودعا حكومة العراق للتحقيق في الحادث.(39)

[39]) الأمم المتحدة في العراق ، " المبعوث الأممي كوبيش يُعرب عن بالغ قلقه ازاء التقارير التي تفيد بوقوع خسائر بين صفوف المدنيين جراء غارة جوية استهدفت الأنبار". انظر الرابط الإلكتروني:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4121:srsg-kubis-expresses-serious-concern-at-reports-of-civilian-casualties-in-alleged-anbar-airstrike&Itemid=605&lang=en). آخر وصول في 20 تشرين الأول 2015.

وبعد ظهر يوم 18 آب، أُفيد بمقتل رجل وابنته التي تبلغ 12 عاما عندما استهدفت غارة جوية شارع المنصة في شمال الموصل. وحسبما أُفيد استهدفت الغارة سيارة تقل ثلاثة مساعدين لزعيم داعش ابو بكر البغدادي وقاض في مجموعة نصَّبت نفسها محكمة تابعة لداعش ادت الى مقتلهم جميعا. وحوالي منتصف ليلة 24 آب، استهدفت غارة جوية سيارة تقل عناصر داعش في منطقة المجموعة الثقافية في شمال الموصل. وذكر بان الهجوم أسفر عن مقتل تسعة مدنيين، بينهم امرأة وطفل وإصابة ثلاثة مدنيين آخرين.

في الصباح الباكر من يوم 1 آب، أُفيد بقيام طائرات عسكرية بتنفيذ ضربات جوية في قرية زركلي في ناحية وارتي في قضاء راوندوز بمحافظة أربيل. اسفرت الغارات الجوية عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل واصابة 16 آخرين. تأوي قرية زركلي حوالي 27 أسرة. ووفقا لشهود عيان قابلهم مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بعد الهجمات، أفادو أن قريتهم هوجمت من قبل طائرات حربية تركية للاشتباه بوجود مقاتلين من حزب العمال الكردستاني في المنطقة. ومع ذلك، فإنهم نفوا ذلك، وأشاروا إلى أن مقاتلي حزب العمال الكردستاني يقيمون في معسكر في جبال قنديل. وأضاف الشهود أن أربعة هجمات مختلفة وقعت في يوم 1 آب (من 3:50 صباحا حتى 6:35 مساءا)، أُفيد انه في الهجوم الأول نُفذت اثنتين من الضربات الجوية، بينما نُفذت ضربة جوية واحدة في الهجوم الثاني، وفي كل من الهجومين الثالث والرابع أطلقت أربعة صواريخ في آن واحد. وبعد الهجمات الأولية، غادر بعض السكان منازلهم ولجأوا الى مزرعة قريبة. ومع ذلك، زعم شهود عيان أن الهجمات التي تلت ذلك وجهت إليهم والسكان الآخرين الفارين. كما لقي بعض الأفراد الذين حاولوا مساعدة الجرحى حتفهم أو اصيبوا في هجمات لاحقة. دمرت الهجمات ستة منازل وقتلت حيوانات المزرعة.

في يوم 3 ايلول استهدفت غارة جوية جسر في جزيرة الخالدية، حوالي 20 كلم شرق الرمادي، **الانبار**، مما أسفر عن مقتل 46 مدنيا واصابة 20 آخرين. أكد مصدر آخر الحادث ولكنه ذكر أن الضحايا كانوا أعضاء في داعش. ولم يتسنّ لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تأكيد عدد الضحايا أو وضعهم. وفي نفس اليوم، أُفيد ان غارة جوية أخرى استهدفت منطقة سكنية في شرق الرمادي، مما أسفر عن مقتل 28 مدنيا. أفاد مصدر واحد ان هذا هو الحادث الثاني ولم يتسنّ لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التحقق من ذلك.

في الصباح الباكر من يوم 20 أيلول استهدفت غارة جوية منطقة الغابات في مدينة الموصل، اسفرت عن مقتل خمسة مدنيين (بينهم امرأتان وفتاة واحدة) من عائلة واحدة. في ذلك الوقت كان أفراد الأسرة داخل منزلهم الذي يقع على مقربة من مقر داعش. وعندما أستُهدف الغارة ذلك المقر، انفجرت الأسلحة وغيرها من المعدات الموجودة في الداخل مما تسبب بأضرار للمنازل المجاورة وقتل العائلة. وذكرت مصادر أخرى ان اربعة مدنيين قتلوا في الهجوم (رجل يبلغ من العمر 48 عاما، وآخر يبلغ من العمر 20 عاما، وامرأة تبلغ من العمر 37 عاما، وفتاة تبلغ من العمر 13 عاما)، في حين اصيب مدنيين اثنين بجروح خطيرة.

وفي يوم 29 أيلول، أفيد ان غارة جوية استهدفت مبنى ديوان الوقف السني السابق بجوار مبنى محافظة **نينوى** في وسط الموصل. ووفقا لبعض المصادر، أُفيد ان الهجوم اسفر عن مقتل ثمانية مدنيين (بينهم امرأتين) بالإضافة إلى 19 من مقاتلي

داعش. وبعد حوالي 10 دقائق، وبينما تجمع المدنيين في المنطقة، أُفيد ان غارة جوية أخرى استهدفت نفس الموقع، مما أسفر عن مقتل 12 مدنيا (بينهم طفلان وامرأة) وإصابة سبعة، بعض منهم في حالة حرجة. وذكرت مصادر أخرى أرقام الضحايا أعلى.

وفي يوم 5 تشرين الأول استهدفت غارة جوية عن طريق الخطأ منازل احد المدنيين في قرية العطشانة شرق الحويجة وجنوب غرب **كركوك**، يعود الى مختار القرية، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص من عائلة واحدة بينهم عدد من النساء والأطفال والمختار نفسه.

وفي الساعة 10:30 صباحا في يوم 20 تشرين الاول، قتل سبعة مدنيين - بينهم ثلاث نساء وطفلان - واصيب اخر بجروح خطيرة عندما تعرضت الحافلة التي كانوا يستقلونها الى غارة جوية. كان جميع الضحايا من عائلة واحدة وكانوا يتنقلون من قرية القوسيات في ناحية وانة في قضاء تلكيف إلى الموصل.

### القصف

حصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) على عدة تقارير تفيد بسقوط ضحايا بين المدنيين جراء القصف، الذي يزعم أن قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها نفذته ضد المناطق المحتلة من قبل مقاتلي داعش. وفي العديد من التقارير، أُفيد ان قذائف هاون سقطت في الأحياء المأهولة بالمدنيين.

على سبيل المثال، ووفقا لمصدر، خلال المدة بين 30 نيسان و 6 أيار، قتل 12 رجلا وأصيب 35 اخرين بينهم امرأة في محافظة **الأنبار**. ووفقا للمصدر فان اغلب الخسائر ناجمة عن القصف الذي يُزعم انه نُفذ من قبل قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها. ووفقا لمصدر آخر، قامت قوات الأمن العراقي والقوات المرتبطة بها في مساء 4 حزيران بقصف منطقة الجولان شمال الفلوجة في **الأنبار** مما اسفر عن مقتل رجل واصابة زوجته واطفاله الخمسة. ولم يتسنّ لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التحقق من هذه التقارير.

وفي يوم 9 حزيران، اكدت مصادر محلية في الفلوجة مقتل تسعة افراد واصابة 12 أخرين أثناء تبادل القصف بين قوات الأمن حول محيط المدينة ومقاتلي داعش – الذين يحتلون المدينة منذ اكثر من عام.

ووفقا لمصدر، قامت قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها في 16 حزيران بقصف منطقة الجولان في شمال الفلوجة مما اسفر عن مقتل شقيقين ( فتاة بعمر ثلاثة سنوات وصبي بعمر خمسة سنوات) واصابة ثلاثة رجال. تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لقطات فيديو أظهرت منزل مدمر مع العديد من المناطق الملطخة بالدماء، وفيديو آخر يعرض جثة فتاة ملقاة على الأرض، والأب وأحد الجيران الذكور يدعيان أن القصف نفذته قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من صحة الفيديو.

ويزعم ان حادث مماثل وقع في 19 حزيران عندما، وفقا للمصدر، اسفر قصف يُزعم أنه لقوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها، على منطقة الجولان في الفلوجة، عن قتل ثلاثة مدنيين: صبيين (احدهما بعمر خمسة سنوات والآخر بعمر 12 عاما) ورجل. أُفيد ان 16 مدنيا بينهم امرأة وطفلان اصيبوا بجروح جراء الحادث. تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أشرطة فيديو وصور تظهر جثث الأولاد. ويُظهر الفيديو أيضا تجمعات عامة حول جثث الأطفال والعديد من الناس الذين يدينون القتل مدعين أن مقتلهم كان بسبب القصف

العشوائي من قبل قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة لمنازل المدنيين. لم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من صحة الفيديو والصور.

ووفقا لمصدر، في يوم 21 حزيران أُفيد ان قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها قامت بعمليات قصفٍ في الفلوجة مما اسفر عن مقتل رجل واصابة ستة مدنيين آخرين بما فيهم اربعة اطفال. تلقى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) صور يُزعم انها تظهر أحد الضحايا من الأطفال. ولم يتسنّ لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) التحقق من صحة الصور.

ووفقا لمصدر، خلال المدة بين 12 الى 15 تموز، تم جلب 40 جثة (بما في ذلك جثث ستة نساء وأربعة أطفال) و 94 مصابا (بما في ذلك 17 امرأة و25 طفلا) إلى مستشفى في محافظة **الانبار**. وذكر بأن معظم الإصابات كانت جراء القصف الذي يُزعم انه لقوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الأنسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من التحقق من هذا التقرير.

### *تدمير البنية التحتية والممتلكات المدنية*

استنادا الى القواعد السارية للقانون الانساني الدولي، لا يمكن مهاجمة البنية التحتية والممتلكات المدنية الا اذا كانت الفائدة العسكرية المتوقعة تفوق حجم الضرر الذي يمكن أن يلحق بالسكان المدنيين نتيجة للهجوم. ورغم ذلك، استمر مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بتلقي تقارير تفيد بوضوح تعمد قيام القوات الامنية العراقية والقوات المرتبطة بها بتدمير البنى التحتية او عدم اتخاذها الاحتياطات الكافية لتجنب ذلك عند قيامها بتخطيط وتنفيذ عملياتها.

ووفقا لاحد ا لمصادر، بعد ظهيرة يوم التاسع من تموز، قامت الطائرات بضرب احد الاسواق في ناحية الشورى في الموصل ما أدى الى مقتل احد عشر مدنيا (بضمنهم ثلاث نساء واربعة اطفال تتراوح اعمارهم بين سنتين و11 سنة) واصابة اثني عشر اخرين. وكانت الطائرات تنوي استهداف ثانوية الامين والتي يعتقد انها كان محتلة من قبل مقاتلي تنظيم داعش في وقت الهجوم. ولكن بدلا من المدرسة تم استهداف السوق. ولم يتسنّ لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق التحقق من صحة التقرير.

في الصباح الباكر من يوم 13 اب، تعرض مستشفى الولادة والاطفال في قرى النساف جنوب الفلوجة الى ضربات جوية ذكر بأن طائرات القوات الامنية العراقية قامت بها اثناء ملاحقتها لمقاتلي تنظيم داعش. وأكدت المصادر بان الضربات الجوية تسببت في تدمير المستشفى ومقتل 22 شخصا على الاقل (بضمنهم ست نساء وثمانية اطفال) وإصابة 52 اخرين (بضمنهم 8 نساء و17 طفلا). وقد استمرت احدى المستشفيات المحلية باستقبال الضحايا الى وقت متأخر من ليلة 13 آب. وأوضح المتحدث باسم المستشفى بان عدد القتلى وصل الى واحد وثلاثين شخص في حين بلغ عدد الجرحى تسع وثلاثين شخص. وفي بيان عام، دعا مجلس محافظة الانبار وزارة الدفاع الى تحمل مسؤولية الهجوم وكذلك توخي الحذر عند استهداف المناطق الآهلة بالسكان المدنيين.

وبتاريخ 2 و3 آب، ادعت تقارير قيام قوات البيشمركة بتدمير المنازل المدنية والابنية الحكومية في قضاء الدبس في كركوك. ومن خلال استخدام العبوات الناسفة والمتفجرات الاخرى، وقامت قوات البيشمركة ايضا بتدمير المنازل المدنية في قريتي دور الري الاولى ودور الري الثانية وكذلك في ناحية ملة عبد الله في كركوك. كما قامت قوات البيشمركة بحسب الادعاء بإضرام النار في الابنية الحكومية الواقعة في مركز الناحية بضمنها بناية المجلس المحلي ومركز الشرطة . ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق من التحقق من صحة الادعاءات بشكل مستقل.

وفي مساء يومي 20 و21 آب، قامت الطائرات التركية بضرب المزارع في عدة قرى في جبال غارا بضمنها سابنداري وميزي وغارغاشي وديراش ومهيداي في ناحية ديرالوك في قضاء العمادية في محافظة دهوك. وذكرت التقارير بان الضربات تسببت في اشعال النيران. وفي نفس الامسية، استهدف القصف المدفعي التركي والطائرات التركية قرى في ناحية كاني ماسي في قضاء العمادية بالقرب من الحدود التركية ما تسبب في حرق المزارع وتدمير ما يقرب من مئتي مزرعة نحل. وفي ليلية 21 على 22 آب، ادعي بقيام الطائرات التركية بضرب قريتي زاركه ومار طاوا في سفح جبال قنديل في قضاء باشدار في محافظة السليمانية. وأفادت التقارير بتدمير عيادة طبية تابعة لحزب العمال الكردستاني (PKK) وجرح اعضاء من الحزب بداخلها. وقد قتل ستة من اعضاء الحزب وجرح عدد اخر غير معروف بحسب الادعاء.

وبعد استرجاع بيجي وصلاح الدين من قبل القوات الامنية العراقية ووحدات الحشد الشعبي من قبضة داعش بتاريخ 18 و19 تشرين الاول، وصلت ادعاءات عن قيام وحدات الحشد الشعبي بحرق وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. كما ادعي ايضا بقيامهم بنسف مسجد الفتاح السني وكذلك سوق وطبان ذي الطابقين في مركز مدينة بيجي. وبعد قيامها بنسف المسجد بحسب الادعاءات، طالبت وحدات الحشد الشعبي الشرطة ووسائل الاعلام بمغادرة عدة مناطق في القضاء بهدف تفكيك العبوات الناسفة المنتشرة في المنطقة. كما افادت التقارير ايضا ان عدد من المنازل المدنية قد تدمرت جراء المعارك التي دارت بين القوات الامنية العراقية ووحدات الحشد الشعبي ضد داعش. وادعت التقارير ايضا استمرار قيام وحدات الحشد الشعبي بحرق منازل المدنيين الذين يعتقد انهم على صلة بتنظيم داعش. وافادت التقارير بان منطقتي سكك وتل ابو جراد قد دمرتا بالكامل خلال المعارك. وفي ناحية الصينية، افادت التقارير بان معظم منازل المدنيين قد دمرت بعد توقف القتال. وبحسب الادعاءات، اعتبرت وحدات الحشد الشعبي ان جميع سكان تللك الناحية على صلة بداعش.

## الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جهات مجهولة

قام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتوثيق عدد كبير من انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبها اشخاص مجهولون. وفي بعض الحالات تشير العوامل الظرفية الى مسؤولية ما، الا انها لا تجزم بصورة حاسمة.

وقد تسبب اشخاص مجهولون بخسائر بشرية وصلت الى 7.556 بين صفوف المدنيين (مقتل 2.365 واصابة 5.191)، وهو ما يشكل نسبة 69 بالمئة من مجموع الخسائر في العراق خلال الفترة التي شملها التقرير. واعتبرت بغداد من أسوأ المحافظات المتضررة اذ بلغ مجموع الخسائر البشرية 5.843 ( مقتل 1.670 وإصابة 4.137.) ويعزى 92 بالمئة من تلك الخسائر الى فاعلين مجهولين. ويقف وراء تلك الخسائر استخدام طرق متنوعة منها تفجير العبوات الناسفة في الاماكن العامة ووسط التجمعات المدنية وكذلك القتل باستخدام (القنابل وإطلاق النار الخ.) بالإضافة الى الاختطاف.

## القتل غير المشروع

استمر تسجيل حالات القتل غير القانوني بأعداد مرتفعة مستهدفة البرلمانيين وزعماء العشائر ورجال الدين والقضاة والمسؤولين العاميين الاخرين بالإضافة الى أفراد بعض الطوائف العرقية او الدينية مثل المكون السني في كركوك.

وخلال الفترة التي شملها التقرير، تم استهداف عدد من افراد المكون السني في كركوك من قبل مسلحين مجهولين. بتاريخ 20 أيلول، في واحدة قد تكون من أبرز الحالات، قام مسلحون مجهولون باستهداف رئيس محكمة قضاء الحويجة وثلاثة من افراد حمايته اثناء مغادرته منزله وسط محافظة كركوك. وقد اصيب القاضي بجروح خطيرة توفي على اثرها فيما بعد في المستشفى. ومن الامثلة الاخرى عملية اغتيال رئيس مجلس قضاء الحويجة بتاريخ 3 ايلول وكذلك قتل مهندسين عربيين اثنين من شركة نفط الشمال من قبل مسلحين مجهولين بتاريخ 3 آب و3 ايلول.

ومن بين الامثلة الاخرى على حالات القتل التي يبدو ان لها صلة بانتماء الضحية العرقي او الديني هي مقتل ثلاثة مدنيين من المكون العربي السني والذين تم قتلهم في مواقع مختلفة في قضاء المقدادية التابع لمحافظة **ديالى** بتاريخ 7 ايلول. وبتاريخ 5 حزيران تم اختطاف احد ابناء الطائفة المسيحية من منزله وتم قتله بالرغم من قيام عائلته بدفع فدية. فيما تم العثور على جثة مسيحي اخر كان قد تم اختطافه بتاريخ 7 تموز في منطقة كراج الأمانة شرق **بغداد**.

وكان الاشخاص الذين لهم علاقة بوحدات الحشد الشعبي هم الاخرين هدفا للمسلحين. ففي محافظة البصرة، قتل شخصين بتاريخ 25 حزيران. وذكرت التقارير بانهما كانا ضابطين في الشرطة في محافظة الموصل قبل سيطرة داعش عليها وقد انضما الى ميليشيات *عصائب أهل الحق* بعد سقوط الموصل. وبتاريخ 2 آب، عثرت قوات الأمن على جثة احد أعضاء *عصائب اهل الحق* في محلة *امام* احمد في قضاء طوزخورماتو في محافظة **صلاح الدين**. وينتمي الرجل، الذي اختطفه مسلحون مجهولون وظهرت على جثته اثار اطلاقات نارية في الرأس، الى طائفة التركمان الشيعة.

وفي حالات اخرى لم يكن سبب القتل واضحا. فبتاريخ 29 حزيران، وجدت بقايا ثلاثة رجال بعمر 40 عاما تقريبا في منطقة الغباسي شرق **البصرة**. وقد تم تكبيل ايدي الضحايا وتعصيب عيونهم وتوفوا نتيجة اطلاقات نارية في الظهر والرأس. وبتاريخ 24 آب، قام مسلحون مجهولون بقتل امام أحد الجوامع في بلدروز، الى الشرق من بعقوبة في محافظة ديالى اثناء مغادرته المسجد بعد انتهاء صلاة العصر.

ويتم العثور يوميا على اعداد كبيرة من الجثث خلال الفترة التي شملها التقرير وفي معظم الحالات لا يتم التعرف على هوية الفاعلين او الحصول على اية معلومات حول الضحايا. وغالبا ما تظهر على الجثث اثار جروح نتيجة اطلاقات نارية واحيانا يكون الضحايا معصوبي العين و/او تكون ايديهم و/او ارجلهم مكبلة. كما تظهر أثار سوء المعاملة والتعذيب على عدد اخر من الجثث. وقد سجل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة ا لعراق 551 جثة مجهولة الهوية خلال الفترة التي شملها التقرير معظمها في محافظة بغداد (436). ولم يتمكن المكتب من التحقق من عدد كبير من تقارير القتل الاخرى.

وفي ذات الوقت الذي تم فيه العثور على جثث الضحايا وأغلبهم من الرجال، عثر أيضا على جثث نساء وأطفال. فالكثير من الجثث التي كان يتم العثور عليها في بغداد يوميا هي جثث نساء هن ضحايا قتلة مجهولين. فعلى سبيل المثال، بتاريخ 29 حزيران، تم العثور على جثتي امرأتين في موقعين مختلفين في بغداد، كانتا قد توفيتا نتيجة اطلاقات نارية. وبتاريخ 5 ايلول، في شمال غرب بغداد، تم العثور على جثتين لطفلين احدهما بعمر سبعة سنين والاخر بعمر اثني عشر سنة. وبحسب التقارير تم اختطاف الطفلين من قبل مسلحين مجهولين.

## حوادث الخطف

استمر مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بتلقي التقارير حول حالات الخطف من قبل اشخاص مجهولين. ولا يزال مصير المختطفين ومكانهم مجهولين.

وقد حصلت عدة حالات اختطاف في محافظة **صلاح الدين**، بتاريخ 9 تموز قام مسلحون مجهولون يقودون سيارتي حمل باختطاف خمسة مدنيين في منطقة طوز خورماتو شرق تكريت. وقد وقع الاختطاف بالقرب من مقر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في طوز خورماتو. وكان جميع الضحايا من النازحين السنة في ديالى. وبتاريخ 4 تموز ايضا، قام مسلحون مجهولون باختطاف ثلاثة من سائقي الشاحنات على الطريق بين امرلي وطوز خورماتو في محافظة صلاح الدين. وتقول التقارير بان المختطفين كانوا من أهالي سليمان بك جنوب طوز خورماتو وقد طلب المسلحون فدية مقابل اطلاق سراحهم. وبتاريخ 6 تموز، قام مسلحون مجهولون ايضا باختطاف احد قادة *الصحوة* المحليين في منطقة حي الشرطة في مركز مدينة سامراء في محافظة صلاح الدين. ووفقا لاحد المصادر، ينتمي المسلحون الى وحدات الحشد الشعبي. وفي صلاح الدين ايضا، وبتاريخ 27 ايلول، قامت قوة عسكرية مجهولة باعتقال 28 مدنيا على الاقل حينما داهم موكب من عشرين سيارة على متنها مسلحين ملثمين احدى القرى في قضاء بيجي قبل الفجر. وقد تعرض احد وجهاء العشائر الى اعتداء جسدي خلال المداهمة.

وقام مسلحون مجهولون باختطاف مدنيين من المكون العربي السني في ديالى. ففي المدة بين 13 و 15 ايار ، افادت تقارير بتعرض تسعة مدنيين بضمنهم *امام* احد الجوامع السنية للاختطاف في مواقع مختلفة حول ديالى. وقد اطلق سراح احدهم مقابل فدية فيما بقي مصير الاخرين مجهولا.

وقد وصلت معلومات الى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بخصوص تصاعد وتيرة اختطاف المدنيين داخل وحول بعقوبة في محافظة ديالى في أعقاب انفجار السيارة المفخخة بتاريخ 10 آب والذي اودى بحياة ما يقرب من 61 شخصاً. وقد اشارت مصادر متعددة بانه بتاريخ 12 آب حصلت حالات اختطاف لأعداد كبيرة استهدفت المكون السني في قضاء بعقوبة. وفي اليوم نفسه، تم انتشال حوالي 17-19 جثة من نهر ديالى بحسب التقارير. وتقدر المصادر ان عدد الاشخاص الذين اختفوا يصل الى 50 شخصا.

وفي **بغداد** ، بتاريخ 25 أيار، تم اختطاف اربعة مدنيين من قبل مسلحين يرتدون الزي العسكري في احدى نقاط التفتيش قرب الكلية العسكرية في شارع القناة شرق بغداد. وفي بغداد ايضا، تم اختطاف وكيل وزير العدل بالوكالة من قبل مسلحين بزي اسود بتاريخ 9 ايلول في منطقة البنوك شمال شرق بغداد. كما اشارت التقارير الى اختطاف مسؤول كبير في وزارة العدل مع اربعة من افراد حمايته. وقد تم اطلاق سراحهم جميعا في نهاية المطاف. ولم يتم التعرف على هوية الفاعلين وفي الفترة التي شملها التقرير.

## قصف المدنيين والبنية التحتية والممتلكات المدنية

حدثت الهجمات الارهابية التي تستهدف المدنيين مباشرة او تلك التي يتم تنفيذها بغض النظر عن وجود المدنيين في انحاء العراق وقد أثرت على حياة الناس من جميع الاعراق والاديان. ومن بين الاماكن التي تم استهدافها الاسواق ودور العبادة وساحات ومواقف الفنادق والمسابح العامة. وحينما تنفذ الهجمات من قبل احد اطراف الصراع، قد ترتقي تلك الهجمات التي لا تمييز الى مستوى جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية.

### العبوات الناسفة

تم تسجيل حالات خسائر بشرية كبيرة بين صفوف المدنيين نتيجة استخدام العبوات الناسفة في **بغداد** حيث تكررت تلك الحوادث كل يوم. ومن بين الامثلة على تلك الهجمات هو الهجوم الذي حصل بسيارة مفخخة بتاريخ 2 أيار على تجمع للمدنيين امام احد محال بيع المثلجات في منطقة الكرادة في وسط بغداد ما ادى الى مقتل اثني عشر مدنيا وجرح أكثر من اربعين اخرين من بينهم شرطيين. وبتاريخ 5 أيار أدى هجوم بسيارة مفخخة على احد مقار كتائب الامام علي التابعة لوحدات الحشد الشعبي قرب جامع الخضيري السني في منطقة العرصات وسط بغداد الى مقتل مدنيين وجرح ستة اخرين. وبتاريخ 12 ايار قام انتحاري يرتدي حزام ناسف باستهداف الزوار الشيعة في وسط بغداد ما تسبب بمقتل ثمانية مدنيين واصابة اثنين وعشرين اخرين. وفي ليلة الثامن والعشرين من ايار تسبب هجوم بسيارة مفخخة داخل مرآب فندق بابل في الكرادة وسط بغداد بمقتل ثمانية مدنيين وجرح خمسة عشر اخرين. وبعد مرور دقائق انفجرت سيارة مفخخة في مرآب فندق عشتار كريستال غراند وسط بغداد ما ادى الى مقتل اربعة مدنيين وجرح ستة اخرين في الأقل.

وفي يوم 7 تموز تسبب انفجار عبوة ناسفة في منطقة عرب جبور جنوب **بغداد** بمقتل خمسة ضباط شرطة عراقيين، وبتاريخ 5 آب ادى هجومين بسيارتين مفخختين في مناطق مختلفة من مدينة الصدر شرق بغداد الى مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين وجرح عشرين اخرين على الاقل. وتسبب هجومين اخرين شرق بغداد بسيارات مفخخة بمقتل سبعة مدنيين وجرح ثلاثة اخرين فيما قام انتحاري يرتدي حزاما ناسفا بتفجير نفسه ما تسبب بمقتل اثنين وعشرين شخصا وجرح اثنين وثلاثين اخرين.

وحدثت الهجمات باستخدام العبوات الناسفة في مناطق مختلفة من العراق مخلفة اعداد كبيرة من القتلى والجرحى. ففي محافظة **ديالى** بتاريخ 6 حزيران، هاجم انتحاري يقود شاحنة ملغمة احد نقاط التفتيش في مدخل بلدروز قرب السوق المحلي ما ادى الى مقتل احد عشر شخص من المدنيين وقوات الامن وجرح اربعة عشر اخرين. وفي يوم 16 حزيران تم تفجير عبوة ناسفة على باص يحمل طالبات مدرسة متوسطة كان يمر في ناحية ابي صيدا شمال شرق بعقوبة. وقد قتل السائق واربعة طالبات فيما اصيبت ست طالبات اخريات في الحادث. وبتاريخ 23 حزيران هاجم انتحاري بحزام ناسف تجمعا لأفراد من قبيلة الندواي السنية في قرية هيثم عليوي في منطقة بلدروز وقتل اربعة عشر منهم وجرح ثلاثين اخرين. وتحدثت بعض وسائل الاعلام عن استخدام سيارات مفخخة في الهجوم الا ان المصادر التي اتصلت بمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة ا لعراق لم تتمكن من تأكيد الخبر.

وفي **صلاح الدين** بتاريخ 25 تموز تسبب هجوم مزدوج على احد المسابح العامة في طوزخرماتو بمقتل ثمانية مدنيين بضمنهم طفل واحد وجرح اربعة وخمسين اخرين بضمنهم خمسة اطفال على الاقل وجروح أغلبهم خطرة. وقد قام المهاجم في البداية بتفجير سيارة ملغمه عن بعد وحينما تجمع الناس لإنقاذ الجرحى قام بتفجير حزام ناسف وسط الحشود المتجمعة.

وبتاريخ 22 تشرين الاول، هاجم انتحاري يقود شاحنه ملغمه قرب جامع الشهداء في منطقة العسكري في قضاء طوزخورماتو هاجم تجمعا لمدنيين كانوا يحيون ذكرى عاشوراء ما تسبب بمقتل اثنين (احدهما سني كردي واخر سني عربي) وجرح اربعة وعشرين اخرين (من التركمان الشيعة والسنة والعرب الشيعة والسنة والاكراد السنة). وقد أعلن داعش مسؤوليته عن هذا الهجوم وقامت بالتعريف عن المهاجم الانتحاري ايضا. وبتاريخ 23 تشرين الاول ذكرت تقارير عثور قوات الشرطة على جثتي رجلين عليهما جروح نتيجة اصابتهما باعيرة نارية تم تحديدهما فيما بعد على انهما عنصران من قوات الحشد الشعبي وقد قتلا خطأ في اطلاق النار الذي حصل بعد الهجوم.

### القصف

كان القصف غير المنسوب لجهة بين القوات الامنية العراقية والمجاميع المسلحة هو ايضا احد اسباب الخسائر في صفوف المدنيين.

ففي **بغداد**، بتاريخ 12 ايار تسبب القصف من قبل اشخاص مجهولين بمقتل مدنيين واصابة ثمانية اخرين في بوب الشام الى الشمال الغربي من بغداد. وبتاريخ 15 ايار، تسبب القصف ايضا بقتل مدنيا واحد واصابة خمسة اخرين في منطقة عرب جبور جنوب بغداد، اما في الثلاثين من شهر ايار ذكرت المصادر ان القصف الذي استهدف مناطق في الدورة جنوب بغداد ادى الى مقتل مدنيا وجرح ثلاثة اخرين. في حين تسبب القصف على منطقة التاجي شمال بغداد بمقتل مدني وجرح ثلاثة اخرين. وتحدثت تقارير ايضا عن ان القصف الذي حصل في التاسع عشر من شهر حزيران قد تسبب بمقتل مدنيا واحدا واصابة سبعة اخرين في منطقة سبع البور في شمال بغداد.

وبتاريخ 16 آب في **صلاح الدين** تسبب القصف في منطقة البو طعمه جنوب بيجي بجرح اربعة مدنيين. وبتاريخ 21 ايلول ايضا ضرب القصف منطقتين مختلفتين في ناحية العلم شرق تكريت وقد تسبب الحادث الاول بمقتل مدنيا واحداً فيما تسبب الحادث الثاني بجرح مدنيا واحداً.

وذكرت التقارير ان قصفا استهدف احد الاحياء السكنية في وسط الرمادي في محافظة **الانبار** بتاريخ 14 أيار ما تسبب بمقتل مدنيا وجرح اثنين اخرين. وحصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق من مصادر متعددة على معلومات حول عملية قصف في منطقة الخالدية في الانبار، بين الرابع عشر والسادس عشر من أيلول، تسبب بمقتل خمسة مدنيين وجرح احد عشر اخرين.

وفي **ديالى**، في العشرين من شهر تموز، استهدف قصف ساحة لعب في منطقة يقطنها العرب السنة في ناحية هبهب في قضاء الخالص غرب بعقوبة ما تسبب بمقتل ثمانية اشخاص وجرح عشرين اخرين من سكان المنطقة من بينهم طفلين. وفي ديالى ايضا، في الثاني والعشرين من شهر تموز، استهدف قصف بقذائف الهاون قرى في ضواحي ناحية خان بني سعد مخلّفا عدد من الخسائر في صفوف المدنيين. وتراوح عدد القتلى وكما ذكرت وسائل الاعلام بين صفر الى ثلاثة اشخاص وعدد الجرحى بين 6 و15. وذكر أحد المصادر الى مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في البعثة بأن الحادث ادى الى مقتل عشرة اشخاص واصابة 20 آخرين.

## المقابر الجماعية

تم العثور على مقابر جماعية في مناطق مختلفة في المحافظات التي استعادتها القوات الامنية العراقية والقوات التي تساندها من سيطرة داعش بضمنها مناطق في محافظتي **نينوى وصلاح الدين**. كما تم العثور على مقابر جماعية تعود الى

فترة حكم صدام حسين في محافظتي **البصرة وكركوك**. وتحاول الحكومة العراقية اجراء تحقيقات عدلية وقضائية في مواقع مختارة من تلك المقابر رغم الفجوات في القدرات العدلية. ويتوجب على جميع الاطراف في اي صراع ان يكونوا مسؤولين عن الاشخاص المفقودين وان يزودوا عوائلهم بأية معلومات تخص مصيرهم بالإضافة الى تحديد أماكن المقابر.

وفي أغلب الحالات، تبقى المعلومات الاساسية التي تخص المقابر والجثث غير كاملة. وتتضمن تلك المعلومات اوقات دفن الجثث ولمن تعود تلك الجثث (بما فيها العمر والجنس والعرق والديانة ووضعهم كمقاتلين) والظروف التي توفي او قتل فيها أولئك الافراد. وتبقى هوية الجناة مجهولة في أغلب الحالات. كما يعتقد ان الكثير من تلك المقابر تضم رفات مدنيين وكذلك افرادا من قوات الامن العراقية والقوات المساندة لها قتلوا ودفنوا من قبل داعش. واستمر مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بمتابعة تلك التقارير.

وقد تم العثور على مقبرة جماعية من قبل السكان في غرب **نينوى** في نهاية شهر ايار. وأشار احد التقارير الى العثور على رفات ما يقرب من 60 شخصا في مقبرة في منطقة بادوش غرب الموصل. كما اشار تقريران اخران الى العثور على مقبرة تضم رفات 80 شخص في قرية الجدة الى الغرب من نينوى. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق من الاستيضاح فيما لو كانت تلك التقارير تشير الى المقبرة نفسها. في حين اشارت بعض التقارير الى ان تلك المقابر يمكن ان تضم رفات اشخاص من الطائفة اليزيدية.

بتاريخ 22 حزيران، تم العثور على مقبرة جماعية في منطقة العياضية غرب الموصل، وذكرت التقارير انها تضم رفات 70 شخصا مع هوياتهم التعريفية. وقد تم نقل الرفات الى الطب العدلي للتعرف عليها. ولم يتمكن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق من التحقق من صحة التقرير.

وذكرت التقارير ايضا بان وحدات الحشد الشعبي عثرت على مقبرتين جماعيتين تضمان رفات لجنود عراقيين بالقرب من سامراء في محافظة **صلاح الدين** في 30 حزيران. وذكرت قوات الحشد الشعبي بان المقبرتين تضمان رفات جنود عراقيين من قاعدة سبايكر والذين قتلوا على ايدي داعش في تموز 2014 في غرب سامراء قرب مجمع المثنى العسكري ضمن قاطع عمليات الانبار. وفي وقت اكتشاف المقبرتين، ذكرت التقارير بان تنسيقا مستمرا كان يجري بين معهد الطب العدلي العراقي ووزارة حقوق الانسان لكشف المقابر بغية التعرف على رفات الضحايا[40].

[40] في 11 تموز، بث داعش شريطا مصورا جديدا يضم صورا بضمنها صور سابقة تدون سقوط تكريت في حزيران 2014 وكذلك المجزرة التي ارتكبت بحق قوات الامن العراقية وغالبيتهم من الشيعة قرب قاعدة سبايكر العسكرية في 14 حزيران. ويظهر الشريط المصور مشاهد لمواقع اصبحت معروفة في الوقت الحاضر في مناطق حول القاعدة وفي مدينة تكريت بضمنها مواقع داخل مجمع القصور الرئاسية. وتستمر اعمال استخراج الجثث في بعض تلك المناطق. والرواية المرافقة لأشرطة الفيديو تشير الى "الاسرى" على انهم من "قطعان من جيش الروافض". كما تحتوي على صور لرجال محشورين في مؤخرة الشاحنة ، فيما تظهر صور اخرى تم عرضها مسبقا رجالا بملابس مدنيين يتم اقتيادهم في طابور وهم منحنين الى الاسفل وتمتد ايديهم على اكتاف بعضهم البعض. كما تظهر مشاهد عديدة رجالا مكبلين ومنبطحين على الارض تبدوا في بعض الاحيان على انها قبور معدة سلفا. وتظهر لقطات متعددة اسرى يتوسلون لإبقائهم على قيد الحياة. كما ظهرت عدة اشرطة مصورة عمليات اعدام ينفذها رجال مسلحون يقومون بإعدام مجاميع كبيرة من الرجال الممدين على الارض. وقد ظهر مئات الرجال بالزي المدني قتلى مضرجين بدمائهم وايديهم مكبلة خلف ظهورهم. كما اظهر الفيديو الكثير من الرجال بالزي المدني وهم مكبلون الى الجدران الخرسانية على نهر دجلة تم اطلاق النار عليهم ومن ثم يتم دفعهم الى النهر. ومن ثم تعرض صورا لجثث كثيرة تطفو فوق مياه حمراء ملئية بالدم. وفي نهاية الشريط المصور تظهر جرافة تقوم ليلا بتجريف أكوام من الجثث. وطيلة فترة عرض شريط الفيديو يظهر مرتكبو الجرائم ملثمون وفي وقت اعداد التقرير الحالي تم رفع الروابط الى شريط الفيديو من على مواقع الانترنت المعروفة. وقد ظهر هذا الشريط بعد اربعة ايام فقط من الحكم بإعدام اربعة وعشرين شخص من قبل محكمة الجنايات العراقية المركزية ممن لديهم صلة بمجزرة سبايكر. وقد استمرت المحاكمة اربع ساعات وهناك ادعاءات بان الاعترافات تم اخذها قسرا. وفي الثاني والعشرين من شهر حزيران اصدرت وزارة حقوق الانسان العراقية بيانا بان 1697 شخصا قد

وبتاريخ 3 تشرين الاول، اكتشفت القوات الامنية الكردية مقبرة جماعية بين قريتي طوبزاوا ويائيشو جنوب غرب **كركوك** وتشير المصادر الى ان المقبرة ضمت جثثا يتراوح عددها بين 12 الى 36 ويعتقد بانها تعود الى ضحايا النظام السابق. وقد ساعدت وزارة الانفال والشهداء في حكومة اقليم كردستان في عمليات التنقيب وتمكنت من جمع قطع لملابس عسكرية وملابس مدنية للزي الكردي لكلا الجنسين بالإضافة الى ملابس اطفال في المنطقة المحيطة بالمقبرة.

وقد ذكر احد مصادر الحكومة المحلية لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بانه في الثامن والعشرين من شهر حزيران اكتشف فريق الطب العدلي في البصرة مقبرة جماعية تضم 377 جثة بضمنها جثث نساء واطفال من الواضح انهم قتلوا في احداث الانتفاضة الشيعية ضد صدام حسين عام 1991 في شرق البصرة. وتعتبر هذه المقبرة هي ثاني اكبر مقبرة جماعية تم اكتشافها في جنوب العراق. وقد بدأت اول مرحلة لاستخراج الجثث.

## الخاتمة والتوصيات

ان تأثير النزاع المستمر والعمليات الارهابية على المدنيين لايزال قويا ومكثفا. فمنذ كانون الثاني 2014، تسببت اعمال العنف بمقتل وإصابة عشرات الالاف من المدنيين فضلا عن تهجير اكثر من 3 ملايين عراقي.

ويعيش الكثير من النازحين في ظروف صعبة ويعانون من نقص الموارد وهم عرضة للعنف والاساءة. وقد عانى اخرون من تضييقات حكومية بمنعهم من الوصول الى مناطق امنه. كما فرضت ايضا قيودا على الحقوق العامة في مناطق النزوح حيث كان الكثير من النازحين يتعرضون للتهديد والمضايقة والتخويف بما في ذلك تعرضهم لمداهمات من قبل رجال الشرطة والاعتقالات العشوائية من قبل قوات الأمن مبنية على شكوك حول صلتهم بالإرهاب او بسبب اعذار اخرى تبدو واهية. كما ان العائدين الى مناطقهم بعد استعادتها من سيطرة داعش يواجهون مخاطر مستمرة وتدميرا كبيرا للبنى التحتية المدنية في مناطقهم ونقص كبير في الخدمات الاساسية فضلا عن الأفخاخ المتفجرة ومتفجرات اخرى خلفتها الحرب وتهديدات وتخويف على ايدي ميليشيات مرتبطة بالحكومة.

ويعرب مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة ا لعراق عن قلقه الشديد من وضع المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. فقد استمر داعش بتعمد استهداف المكونات العرقية والدينية من خلال ارتكابه لجرائم وانتهاكات تمثل جزء من سياسة الاضطهاد والتهميش وتصفية تلك الطوائف واستخدام العنف الجنسي كأحد اساليب الحرب. ونذكر بوجه الخصوص القلق حول مصير الالاف من النساء والاطفال من الطائفة الأيزيدية (وكذلك غيرهم من الطوائف العرقية والدينية الاخرى) والذين اسرهم داعش.

وغالبا ما يقوم داعش باستهداف الافراد الذين يعملون مع الحكومة العراقية والمرشحين السابقين للمناصب العامة وموظفي المفوضية المستقلة العليا للانتخابات الحاليين والسابقين وأولئك الذين يشك في تقديهم معلومات الى الحكومة والقوات التابعة لها. وبرز هذا الامر بشكل جلي في محافظة **نينوى**.

---

فقدوا نتيجة احداث مجزرة سبايكر. وفي الثاني من حزيران، اعلنت وزارة حقوق الانسان بان الفريق العدلي الذي يعمل في منطقة القصور الرئاسية في تكريت قد تمكن من العثور على 597 جثة تعود لضحايا مجزرة سبايكر.

وقد استمر داعش بمعاقبة وقتل المدنيين الذين يرفضون الالتزام بقواعده السلوكية او أولئك الذين يعتقدهم يعارضون افكاره بالإضافة الى الصحفيين والمثليين الذين صاروا هدفا للقتل. ويقوم داعش بقتل الصحفيين في حين يقوم برمي المثليين من أعلى البنايات. وتضمنت الكثير من حالات احكاما بالقتل بعد جلسات استماع في محاكم داعش.

ويستمر داعش بتعمد استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في حملات العنف والارهاب التي يشنها باستخدام اساليب متعددة منها العبوات الناسفة ووسائل اخرى تستهدف المدنيين دون تمييز.

كما عمد داعش الى قتل عدد من افراده الذين يرفضون القتال والقى القبض على عدد من أفراد الحكومة والقوات المرتبطة بها.

وتشكل تلك الاعمال خرقا للقانون العراقي والدولي وقد ترتقي الى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وربما الابادة الجماعية.

وتستمر القوات الامنية العراقية والقوات المرتبطة بها بشن العمليات العسكرية بضمنها الضربات الجوية والتي يمكن في بعض الاوقات ان تكون قد خرقت مبادئ التمييز والتناسب او ربما تم تنفيذها بغض النظر عن اخذ خطوات الحيطة والحذر اللازمة لحماية المدنيين من تأثيرات الهجوم. ولا يزال مدى قدرة الحكومة على السيطرة على القوات المرتبطة بالقوات الامنية العراقية غير واضحا. فقد ذكرت بعض التقارير بان بعض القوات المرتبطة بالقوات الامنية العراقية قامت بشن هجمات وأعمال انتقامية على المدنيين من المكونات التي يعتقد انها كانت مساندة لداعش.

ويستمر مسلسل قتل المدنيين العراقيين والحاق الاصابة بهم وتدمير البنية التحتية في اعمال عنف وارهاب على ايدي فاعلين مجهولين.

## وبوصفها مسألة ملحة، يوصي مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بما يأتي:

**الى جميع أطراف النزاع:**

1. على جميع اطراف هذا النزاع الجاري غير الدولي المسلح الالتزام بشدة بالقانون الانساني الدولي واحترام القانون الدولي لحقوق الانسان. ويتوجب عليهم اخذ جميع الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين من تأثيرات الاعمال العدائية واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاحترام وحماية وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان المدنيين وبخاصة النساء والاطفال.
2. الايقاف الفوري لجميع اعمال العنف أو الانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين والتي تشكل خرقا واضحا للقانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان.
3. على جميع اطراف النزاع المسلح والجهات الفاعلة المعنية الأخرى الامتناع من واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع تهجير المدنيين والاستجابة لذلك، بما في ذلك السماح بتوفير ممرات آمنه وضمانات سلامة فرق الاغاثة الانسانية وتمكينهم من الوصول الى النازحين والسكان المتضررين من النزاع وضمان تقديم حلول ناجعة للسكان النازحين.
4. على جميع الاطراف ضمان حماية المدنيين وضمان عدم قيامهم بمنع المدنيين من الحصول على الخدمات الطبية والمساعدات الانسانية وكذلك ضمان قدرتهم على مغادرة المناطق المتأثرة بالعنف بأمان وكرامة.
5. ينبغي على جميع الأطراف ان توافق وتسهل العمليات الإغاثية ذات الطابع الإنساني وغير المتحيزة وان تسمح وتيسر مرور شحنات الإغاثة والمعدات وكوادرها بسرعة ودون معوقات. وعلى جميع الأطراف احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والمنشآت الإنسانية.

**الى الحكومة العراقية:**

1. ضمان عمل جميع القوات المسلحة المرتبطة بالحكومة والتي تقاتل تنظيم داعش بأمرة وسيطرة الحكومة مع ضمان مساءلتها عن الأعمال التي تقوم بها.
2. ضمان السماح لجميع النازحين المدنيين بالدخول الى مناطق آمنة، دون إثارة عقبات لا مسوّغ لها، حيث يتسنى لهم الحصول على الخدمات الإنسانية الأساسية.
3. على قوات الأمن العراقية والقوات المرتبطة بها اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الالتزام الكامل بمبدئي التمييز والتناسب والالتزام باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المدنيين عند تنفيذ عمليات عسكرية.
4. ضمان ان جميع عمليات اعتقال الأفراد فيما يتعلق بالنزاع الدائر تتم بشكل قانوني فقط مشفوعة بأدلة موثوقة ووافية مع الاحترام التام لجميع حقوق الحصول على المحاكمة الأصولية التي كفلها دستور العراق والقانون الدولي.
5. ضمان تولي السلطة المدنية مسؤولية الأمن والنظام في أقرب وقت ممكن عملياً خاصة بعد تحرير المناطق من سيطرة تنظيم داعش مع ضرورة اتخاذ كافة التدابير التي تكفل تلبية احتياجات المدنيين الذين يقطنون تلك المناطق أو الذين يعودون اليها طواعية خاصة في مجال حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية الأساسية.
6. ضمان تقديم الدعم اللازم للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان وبالأخص العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وبضمنه الدعم النفسي – الاجتماعي والرعاية الطبية.
7. ضمان حماية المقابر الجماعية مع توفير الرعاية المناسبة واتخاذ التدابير لحفر مثل هذه المواقع ورفع وتحديد هوية رفات الضحايا والحفاظ على الأدلة الخاصة بالجرائم التي ارتكبت وبضمنها اية جريمة ربما تؤدي الى تحديد الجناة. إجراء تحقيقات طب شرعي مستقلة وعلنية في أي مقبرة جماعية لغرض التعرف على الضحايا وجمع الأدلة الجرمية والتحقيق بشكل كامل في الظروف التي أدت الى مقتل الأشخاص المعنيين وتحديدها، مع ضمان تقديم كافة المعلومات المتوفرة والمساعدات المالية والمادية والمساعدات الأخرى اللازمة في الوقت المناسب لأسر الضحايا والمفقودين.
8. ان تقوم بإجراء تحقيقات فاعله وسريعة وشامله وبدون تحيز في اية ادعاءات حول انتهاكات او اساءات لقانون حقوق الانسان الدولي وانتهاكات للقانون الانساني الدولي، وحسب الاقتضاء، تقديم الفاعلين الى العدالة فضلا عن الاعلان عن نتائج تلك التحقيقات.
9. ضمان حقوق جميع الضحايا واقاربهم بالحصول على علاجات ناجعه بما فيها حقهم في الحصول على العدالة والتعويض الفاعل والكافي والعاجل عن الاضرار التي لحقت بهم.
10. إجراء التعديلات على القانون الجنائي العراقي بغية منح المحاكم العراقية الولاية القضائية على الجرائم الدولية التي ترتكب في العراق.
11. الانضمام الى نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكخطوة مباشرة، القبول بممارسة ولاية المحكمة القضائية فيما يتعلق بمواقف محددة يواجهها البلد وفقا للمادة 12(3) من نظام روما.

**الى المجتمع الدولي:**

1. على المجتمع الدولي بضمنهم مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان، الاستمرار بمتابعة الوضع في العراق عن كثب بغية ضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان الكبرى ومنتهكي القانون الانساني الدولي.

2. على المجتمع الدولي تقديم المواد اللازمة والدعم الضروري لمساعدة الحكومة العراقية في تلبية الاحتياجات الامنية والانسانية للنازحين الذي هجروا بسبب النزاع المسلح المستمر وكذلك العائدين الى مناطقهم بما يتماشى مع المبادئ الانسانية.
3. تقديم كافة المساعدات الممكنة الى الحكومة العراقية في عملها في تحديد مواقع المقابر الجماعية والقيام بأعمال التنقيب والتقصي فيها.

# تقرير بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق
# للمدة من 1 أيار ولغاية 31 تشرين الأول 2015

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)

www.uniraq.org/www.ohchr.org